الفصل الرابع

الظروف السياسية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية

١٩٣٨-١٩٤٧

مؤتمر الخريجين العام

السودان والحرب العالمية الثانية

الانقسام داخل المؤتمر

المجلس الاستشاري

التجمعات السياسية

التباحث حول معاهدة ١٩٣٦

التطورات السياسية في البلاد
١٩٣٨-١٩٤٧

نمو وتطور مؤتمر الخريجين:

بعـــد الفشل الذي مني به الوطنيون، تطورت الحركة الوطنية السودانية وفق اتجاه ســـلمي وذلك بالعمل على التعاون مع الحكومة، وحتى قبل المعاهد البريطانية - المصرية لعام ١٩٣٦ ، كان هناك شعور متنام بين الانتلجنسيا بأنهم يجب ان يعملوا بشكل إيجابي في مجـــال الإصلاح الاجتماعي وان يتقدموا إلى الحكومة بوجهة نظر متعاونة باستخدام الوسائل الشرعية للتعريف بأفكارهم، وقد نما هذا الشعور جزئياً كرد فعل على الخصومة بـــين الســـيد عـــلي والسيد عبد الرحمن التي هددت بانقسام كبير داخل الطبقة المتعلمة وجزئـــياً نتـــيجة لمعـــاهدة عام ١٩٣٦[٦٥]. كانت الطبقة المتعلمة بلا دور للعمل بصورة مباشـــرة بعد قمع نشاطاتهم في عام ١٩٢٤ واعتقال ونفي كثير من قادتهم ووجدوا ان الطريق الوحيد لتوسيع مصالح البلاد هو تركيز نشاطاتهم في نوادي الخريجين والجمعيات الأدبـــية، ونتيجة لإضراب طلبة كلية غوردون في عام ١٩٣١ فقد تعلم الطلبة الاستفادة مـــن العمـــل الموحد ولكن في نفس الوقت الحاجة إلى تقوية تنظيمهم إذا كانوا يريدون التأثير بشكل حقيقي على سياسة الحكومة[٦٥].

وقد أعطى تعيين السير ستيوارت سايمز، حاكما عاما في عام ١٩٣٤، والذي أذن بـــبدء حقـــبة جديدة في السودان، أعطى الفرصة للخريجين للقيام بالتأثير على الحكومة. وعقـــب الأزمة الاقتصادية العالمية، ١٩٢٩ - ١٩٣١ ، كانت سياسة سايمز هي تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق التعليم وإعداد السودانيين للقيام بالمشاركة بشكل مباشر اكبر في إدارة الـــبلاد، وفي الواقـــع فقد سعى سايمز إلى تغيير سياسة الحكم غير المباشر وأراد تقـــديم الفرص إلى السودانيين المتعلمين لشغل المناصب الحكومية ذات المسؤولية ليكونوا

قادرين مرة أخرى على لعب دور نشط في الحياة السياسية، وهو ما كانوا يعدّون أنفسهم له من خلال نوادي الخريجين والجمعيات الأدبية، وقد رفعت الرقابة عن الصحافة والمطبوعات مما شجع على انتشار الأفكار الوطنية[٦٥].

وفي عام ١٩٣٥ أشارت مذكرة حكومية إلى انه بالرغم من ان الجبهة الوطنية الجديدة لم تتكون بعد فقد كان متوقعاً ان تضغط الانتلجنسيا الشابة، تساعدهم في ذلك عناصر مهديه سابقة، من اجل إصلاح دستوري ومن اجل مشاركة اكبر للسودانيين في الإدارة[٦٥].

في العقد الذي أعقب عام ١٩٢٤ اقتصرت النشاطات السياسية بين الخريجين بشكل كبير على حلقات القراءة والجمعيات الأدبية فقط فيما بعد، بعد عام ١٩٣٤، بدأت مناقشة موضوعات حول المصلحة الوطنية بشكل صريح عن طريق مجموعات القراءة التي أخذت تمثل مواقف سياسية متميزة[٦٥].

كانت نوادي الخريجين في أم درمان وود مدني مراكز لهذه النشاطات، وكانت مجموعة"أبو روف" من بين الجمعيات الأدبية الرئيسية التي اكتسبت تسميتها من منطقة في أم درمان حيث يعيش أعضاؤها، الذين هم من خريجي ما بعد عام ١٩٢٤ "ولهم أصول عائلية ختمية"، وظهرت مجموعة "الهاشماب" في أم درمان أيضا[٦٥]، ومجموعة أخرى كانت تدعى مجموعة"السوق"أصبحت تعرف فيما بعد"الأشقاء"[٦٥].

وعلى الرغم من انه كانت هناك دعوة في عام ١٩٣٥ من أجل جمعية للخريجين، فانه لم يكن هناك رد فعل إيجابي حتى عام ١٩٣٧ على دعوة أخرى لعقد مؤتمر طلابي[٦٥]، وقد حملت المعاهد البريطانية - المصرية لعام ١٩٣٦ السودانيين المتعلمين على التصميم على ان مستقبل البلاد يجب ان لا يتقرر دون الرجوع إليهم[٦٥]، وان عدم مساهمة السودانيين خلال مفاوضات عام ١٩٣٦ كان أحد أسباب نشوء مؤتمر الخريجين[٦٥]، وقد تقرر وضع الخطط لافتتاح مؤتمر كهذا في ١٢ شباط عام ١٩٣٨ كما نظمت سلسلة من

اللقـــاءات مـــن قـــبل لجنة نادي أم درمان القائمة التي دعي إليها ممثلون بارزون لبسط وجهات نظرهم حول اقتراح المؤتمر، وفي اللقاء الأول في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩٣٧، قـــال أحمد عثمان القاضي ان المؤتمر يجب ان يكون هيئة موحدة تتجنب التحزب ويجب الاهـــتمام بالقضايا التي تخص المصلحة العامة ولا يصبح هيئة تمثل مصالح الخريجين فقط عـــلى حساب طبقات الشعب الأخرى، وكان من بين المتحدثين الذين اكتسبوا جميعهم الأهمية فيما بعد يحي الفضلي، وهو أحد مؤسسي حزب الأشقاء، ومحمد عثمان الميرغني، خـــريج جامعة بيروت ومدرس في كلية غردون وجمال محمد أحمد، الذي كان في ذلك الوقت مدرساً في المدرسة الأهلية، في نهاية اللقاء تساءل بمباشي أحمد عقيل فيما إذا كان المؤتمر المقترح"فوق الشبهات"مشيراً إلى انه قد يكون برعاية الحكومة، وقد قوبل تساؤله باســـتنكار شديد ونظر إليه على انه محاولة مهدية من اجل الحط من الاجتماع. وفي لقاء ثـــانٍ، في ٢ كانون الأول عام ١٩٣٧ ، والذي خطب فيه علي البرير، تمت الموافقة على اقـــتراحين مهمين :١) ان الخريجين يجب ان لا يكونوا أعضاء في نادي أم درمان للإعداد للمســـاهمة في المؤتمر و ٢) انه يجب تشكيل لجنة خاصة من ثلاثة أعضاء من لجنة النادي وثلاثـــة مـــن خارجه لتنظيم المؤتمر. كان هدف الاقتراح الأول هو "السماح لأناس مثل المفـــتي و الدرديـــري محمـــد عثمان وميرغني حمزة والاخرين اللذين يجدون صعوبة في الانضـــمام ثانية كأعضاء في النادي بسبب الخلاف القديم"، للمساهمة في المؤتمر. وعقد اجـــتماع ثالـــث في ٩ كانون الأول حيث خطب فيه عبد الماجد أحمد وأحمد خير، اذْ هـــاجم الأخـــير أولئك الذين لا يريدون المؤتمر أكثر من "هيئة استشارية فقط للتضرع والتوسل للحكومة"[٦٥].

تشكل مؤتمر الخريجين في ٢ شباط عام ١٩٣٨ في أم درمان وتكونت لجنة الستين العامـــة مـــع لجنة تنفيذية أصغر من خمسة عشر عضواً. كانت أهداف المؤتمر هي وضع وتطبـــيق الإصلاحات الاجتماعية ولفت نظر الحكومة إلى وجهات نظر المتعلمين حول

قضـــايا المصـــلحة العامة، وفي ٢ مايس ١٩٣٨ أوضحت اللجنة، في إعلان عن أهدافها ووســـائلها بعبارات عامة جداً، انه ليس في نيتها إحراج الحكومة أو العمل على النقيض من سياستها لكنها تأمل ان الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي قد يطرحها المؤتمر حول القضايا ذات الاهتمام العام،"انها تؤكد بصفة خاصة رغبة الطبقة المتعلمة في الـــتعاون مـــع الحكومة". ومن جانب الحكومة فقد رحب السكرتير الإداري بالرغبة في الـــتعاون وأعـــرب عن انها ستنظر بعناية في وجهات نظر المؤتمر[٦٥]. وبالرغم من موافقة السكرتير الإداري على تأسيس المؤتمر انطلاقاً من انه ليس سياسياً، فتبعاً لمكي عباس "ان الدافـــع وراء التنظيم كان سياسياً"[٦٥]، وأشار مقال في التايمز إلى الخطر الذي تمثله أقلية صـــغيرة جـــداً من السودانيين الذين، ما لم يظهروا قيادة حكيمة، قد ينظمون أنفسهم كقادة سياسيين "و يخرضون الأكثرية البدائية التي لا تشترك معهم إلا في القليل"[٦٥].

في الانتخابات العامة والثانية للمؤتمر في عام ١٩٣٩ أعيد انتخاب أكثرية الأعضاء المكونـــين للجـــنة التنفـــيذية، وكـــان من بينهم إسماعيل الأزهري الذي ترأس عملية الانتخابات، وهو من خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت، وتم تعينه ثانيةً سكرتيراً عاماً. في الانـــتخابات زاد الختمـــيون تمثيلهم في اللجنة إلى خمسة، وانخفض عدد المهديين إلى ثلاثة، أما السبعة الآخرون فقد كانوا مستقلين، وكان من بين أولئك الذين انتخبوا أحمد سيد الفيل وعلي البرير بينما فشل محمد خليفة شريف وعبد المنعم محمد أنصار السيد عبد الرحمن في الحصول على مقاعد[٦٥]. انشغل المؤتمر خلال السنتين الأوليتين بصورة رئيسية في قضية المدارس الخاصة لكن انغماسه في الشؤون السياسية لم يتأخر طويلاً.

في شـــباط عام ١٩٤٠ زار رئيس الوزراء المصري علي ماهر السودان بدعوة من الحاكم العام، كانت هذه الزيارة مهمة لأنها تأتي بعد معاهد عام ١٩٣٦، وقد دعا مؤتمر الخـــريجين المصـــريين الزائـــرين إلى اجتماع غير رسمي وانتهز الفرصة لمخاطبتهم وتقديم مذكرة يطلب فيها من الحكومة المصرية العون المادي والمعنوي للمشاريع الاجتماعية في

السودان، وقد قدم هذا الطلب على أساس الإخوة العربية والإسلامية[٦٥]، وبالرغم من ان المذكـــرة اهتمـــت بقضايا اجتماعية فقد أغضبت الحكومة لأنها أظهرت اتخاذ خطوات سياســـية تجاه مصر[٦٥]، وهذه المذكرة هي التعبير الأول عن العلاقات المتوترة بين المؤتمر والحكومة في السودان .

عـــندما اقُترحـــت زيارة الوفد المصري لأول مرة أعرب السيد علي والسيد عبد الـــرحمن عن هواجسهم بان الزيارة قد تؤذن بتجدد التغلغل المصري في السودان وعلى وجـــه الخصوص فان السيد عبد الرحمن "ألح على الحاجة إلى تشجيع واستخدام الوطنية الســـودانية كمتراس ضد هذا الخطر"[٦٥]، وقد أعدت الحكومة برنامجاً خاصاً لعلي ماهر وأخبرت السادة بأنه لم يسنح وقت للزيارات الخاصة. وقد شعر السيد علي بارتياح كبير لأنهـــا "أنقذتـــه من ضرورة التباري مع السيد عبد الرحمن في استعراض للضيافة باهظ التكالـــيف".وعـــلى أية حال فقد سُمح للسيدين بمقابلات في القصر، ويبدوا ان رئيس الوزراء كان حريصاً على عدم إحراج السيدين[٦٥].

يبدو ان علي ماهر كان محقاً تماماً في موقفه من المؤتمر و لم يحاول التأثير بأي شكل يثير الحرج،"كان من الواضح ان المؤتمر ترك انطباعاً قوياً لدى الباشوات الذين وجدوا انه شـــيء اكـــبر مما كانوا يعتقدون"، شعر المصريون بالرضا للعاطفة التي ظهرت تجاه مصر والرغـــبة في تعاون قوي بين البلدين على أساس الروابط التاريخية بينهما، تيقن المصريون من ان المؤتمر"جنين أصيل لحركة وطنية"وليس منظمة بريطانية معادية لمصر كما ظنوا من قبل، وكما هو متوقع فقد أدى ذلك إلى نشوء صلة أخوية وشجع فيما بعد أولئك الذين يدعون إلى وحدة وادي النيل[٦٥].

أشـــار مســـؤول في وزارة الخارجية، تعليقاً على تقرير المخابرات السودانية لعام ١٩٤٠، إلى خـــوف السيدين من ان ينتقص النفوذ المصري في السودان من مركزيهما، وكـــان متوقعاً ان يحاول المصريون كسب السيد عبد الرحمن الذي كان معروفاً بعواطفه

الوطنية وتنتهي المذكرة بالتعليق بان"الوطنية وليس النفوذ المصري ستصبح قوة كبيرة في السودان"[٦٥].

في شهري آب وأيلول عام ١٩٤٠ ظهر اقتراح من اجل جبهة وطنية داخل المؤتمر وهو الاقتراح الذي رسم له المهديون بالصلة مع أعضاء معينين في المؤتمر، كان هذا الاقتراح هجوماً على السيد علي بقصد إحراجه وتمهيد الطريق لتعاون صريح بين السيد عبد الرحمن والمؤتمر، وجاء رد السيد علي على ذلك قوله"ليس هناك زعماء سياسيون في السودان، وان الزعماء الدينيين لا شأن لهم بالمؤتمر والجبهات الوطنية"، ونتيجة لذلك فقد أدى ذلك بالمؤتمر إلى انتخاب لجنة جديدة لم يمّثل الختميون فيها. لم تتجسد الجبهة الوطنية بسبب حجم المعارضة غير المهدية، وان المؤتمر منذ ذلك الوقت انقسم وانحطت سمعته. كان الحضور في الجمعية العامة السنوية الثالثة للمؤتمر، التي عقدت في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٤٠، فقط ٢٥٠ مقابل ٤٠٠ في السنة السابقة و١٠٨٠ في السنة التي سبقتها، وقد عكس هذا الانخفاض في العدد فقدان الاهتمام بين الخريجين بصورة رئيسية بسبب الشعور بان المؤتمر فشل في تحقيق نتائج يعتبر بها[٦٥].

الحرب العالمية الثانية:

احتلت الشؤون السياسية الداخلية للسودان مكاناً ثانوياً بعد الموقف الأوروبي عندما تركز الاهتمام العام في السودان، في نهاية ربيع وصيف عام ١٩٤٠، على السرعة التي استولت بها ألمانيا على هولندا وبلجيكا وفرنسا، وخلال شهر مايس أصبح مؤكداً ان ايطاليا على وشك دخول الحرب إلى جانب ألمانيا. وبدا السودانيون يفكرون بالتهديد المحتمل لحدودهم، ولذا فعندما أعلن موسوليني الحرب أخيرا في ١٠ حزيران "لم تكن هناك دهشة ولا فزع"، وفي ١١ حزيران قابل ممثلو السودان، بمن فيهم السادة الثلاثة، الحاكم العام وأعضاء المجلس للاستماع إلى البيان الذي يعلن دخول بريطانيا الحرب

وخطاب الحاكم العام إلى الشعب. وقد أعرب السيد علي والسيد عبد الرحمن والشريف يوسف بعبارات قوية عن ولائهم ودعمهم الكامل للحكومة في السودان وأكدوا للحاكم العـــام ان جميع السودانيين يشاطرونهم مشاعرهم، وكان أكثرهم حماساً الشريف يوسف الذي أعرب عن رغبته في دعم البريطانيين "ومقاتلة الإيطاليين الملاعين أينما رآهم"، وهى المشاعر التي رددها السيد عبد الرحمن مؤكداً انه هو وأتباعه سوف يعملون أي شئ تطلبه الحكومـــة مـــنهم في الدفـــاع عن بلادهم، ومن جانبه فان السيد علي "في انسجام مع شخصـــيته وموقفه العادي، كان أقلهم حماساً ووعوداً، وقد حدد موقفه بالقول "أنه لا يمكن ان يكون هناك شك في الفوائد التي جناها السودانيون في ظل الحكومة الحالية وفي ولائهم لها"[٦٥].

نُشـــر الإعلان الذي تلاه الحاكم العام ورسالته إلى الشعب السوداني في الصحف، واســـتقبل الإعلان من إذاعة الخرطوم بحماس من الحشود التي تجمعت لسماعه، وناشد الـــزعماء الدينـــيون الناس التزام الهدوء وأتباع تعليمات الحكومة، وأصدر المؤتمر رسالة بنفس المعاني ونشرها في الصحافة،كان المؤتمر ممتناً لضم ميرغني حمزة ومسؤولين كبيرين في الحكومـــة محمد صالح الشنقيطي وإسماعيل الازهرى إلى أولئك الذين دعاهم الحاكم العـــام إلى الاســـتماع إلى تلاوة البيان، وكان هؤلاء أعضاء في لجنة الخمسة عشر الذين اختارتهم الحكومة لمكانتهم الكبيرة وأهميتهم المعترف بها في اللجنة[٦٥].

دعـــا ميرغني حمزة، رئيس اللجنة لذلك الشهر، نيوبولد بعد اللقاء ليؤكد له أن الوطنيين المتعلمين الشبان في السودان سوف يدعمون الحكومة وإنهم سوف يمتنعون عن أي نقـــد أو معارضـــة لها في سبيل إنزال الهزيمة بالعدو[٦٥]، لقيت إشارة الاعتراف هذه بالمؤتمـــر الاستحسان في مقالات بقلم رؤساء تحرير صوت السودان والنيل، وفي مقالات بقلم أعضاء المؤتمر الذين أعلنوا استعداد المؤتمر للتعاون مع الحكومة في الحرب بأية طريقة

تحـــتاجها. لاشك في رغبة الزعماء الدينيين والمؤتمر في مساعدة الحكومة، لكنهم انتهزوا الفرصة التي اتاحتها الحرب للقيام بدور أكثر نشاطاً في السياسات المحلية.[٦٥]

أعرب خضر حمد في ١٥ حزيران ، سكرتير المؤتمر، للحكومة عن أنه في الظروف المصـــيرية في الـــبلاد فان مؤتمر الخريجين يريد الاتصال بالشعب في السودان وطلب إذنا بإذاعـــة رسالتهم عبر إذاعة أم درمان، وقد وافقت الحكومة على أن رسالة تحث الشعب عـــلى وضع ثقته بالحكومة ستكون مساعدة لكن مخاطبتها "لشعب السودان كان على وجـــه التحديد وقحا ويتضمن ادعاء لوضع نفوذ للمؤتمر غير مؤهل له والذي من المؤكد أنه سيغضب العناصر الأخرى في البلاد". كان السبب في رفض الحكومة السماح للمؤتمر بإذاعـــة رســـالته هو أن إعطاء إذن بذلك سيكون سابقة قد تنتهزها المجموعات الأخر كفرصة لها، وتم التوصل إلى تسوية مع المؤتمر يمكن عن طريقها نشر رسالته، الموجهة إلى أعضـــاءه وأصدقائه في الصحف المحلية ويمكن من ثم اقتباسه في نشرات الأخبار. لكنه لا يذاع مباشرة بواسطة المؤتمر[٦٥].

وضـــعت الهجمات الإيطالية على السودان ولاء السودانيين وقادتهم على المحك، حيث عرض السيد علي بيته في بور تسودان على الحكومة لاستخدامه مستشفى للجيش الـــبريطاني. كان الغزو الإيطالي للسودان وسقوط كسلا أهمية خاصة للسيد علي بسبب الروابط الدينية التاريخية لعائلته مع هذه المدينة، وقد صُعق في البدء ولكنه فيما بعد تعامل مع الأمر جيداً بعد تطمين الحكومة له حول الموقف الاستراتيجي بصورة عامة[٦٥].

بعد الاجتماع مع الحاكم العام في ١١حزيران عام ١٩٤٠، جمع السيد عبد الرحمن أتـــباعه في جامع ود نباوي ودعاهم إلى الهدوء والثقة بالحكومة وإطاعة جميع الأوامر التي تعطى لهم، وقد نشر نص كامل لهذا الاجتماع والخطاب في جريدة النيل لمنح السيد عبد الـــرحمن شـــعبية قصوى وخلق الانطباع بأنه الوحيد القادر على قيادة البلاد ومساندة الحكومـــة، وقـــد استخدمت صوت السودان نفس التكتيك لتعزيز موقف السيد علي.

استخدم السيد عبد الرحمن ألازمة التي نشأت عن الحرب بصورة رئيسية لتقوية موقفه من خلال أتباعه ولإضعاف مركز السيد علي في عين الحكومة، ومثالاً على ذلك اقتراحه على الحكومة بوجوب السماح له بزيارة الغرب لطمأنة أتباعه الذين يعتقد إنهم بحاجة إلى قيادة، وإضافة لذلك ومن اجل تقويض مركز السيد علي فقد اتهمه بالارتباط مع الإيطاليين عن طريق فرع عائلة ميرغني في إرتريا، وأوحى السيد عبد الرحمن بان السيد علي لن يعارض احتلالاً إيطالياً للبلاد لأنه سيعامل بصورة جيدة هو وعائلته، وقدم السيد عبد الرحمن نفسه على أنه اخذ القضية البريطانية على عاتقه وانه عرضة لان يفقد كل شئ اذا سيطر الإيطاليون على البلاد[٦٥].

على الرغم من التنافس بين السيدين فأن تقرير الحكومة لشهري آب وأيلول تشير إلى ان كليهما يدعم الحكومة في ذلك الوقت، على الرغم من محاولة كل طرف استغلال اي حادث يقع في البلاد، حتى العمل العسكري . فقد قيل ، على سبيل المثال، ان خلفاء الختمية قد وجهوا بصورة شخصية غارة العدو على أم درمان ضد السيد عبد الرحمن لان جميع القذائف سقطت على منطقة العباسية وزُعم ان الإيطاليين ما كانوا ليقصفوا مقر السيد علي مطلقاً[٦٥]، وبطريقة مشابهة فان حقيقة عدم تنفيذ التهديد الإيطالي بقصف كسلا نسب إلى كرامة السيد علي[٦٥].

في كانون الأول عام ١٩٤٠ لوحظ ان السيد علي أخذ يعتقد بان الحكومة استغنت عنه لصالح السيد عبد الرحمن وإنها تشك في تعاطفه مع ايطاليا، وهناك واقعتان كان السيد علي يعتبرهما تأكيداً لشكوكه، فهيئة الإذاعة البريطانية كزرت الإشارة إلى السيد عبد الرحمن دون الإشارة إلى السيد علي[٦٥]، وبالرغم من شكوكه فقد دعي السيد علي بصفته زعيماً دينياً إلى استخدام نفوذه لحل المشاكل التي جاءت بها ظروف فترة الحرب[٦٥]، وفي نفس الوقت فقد بقي السيد علي على علم بالإحداث الكبرى خلال الحرب ولم يتردد في الإعراب عن تقديره لنجاحات روسيا العسكرية حتى أنه في هذه

المـــرحلة دافع عن النظام السياسي السوفيتي، وعلى سبيل المثال فقد نقل عنه قوله : "اذا كان النظام السوفيتي سيئاً إلى الحد الذي اعتادوا ان يقدموه لنا، كما قال، فان الروس ما كانوا ليقاتلوا بمثل هذه البطولة ولكان بلدهم عشاً للطابور الخامس، وهو يعتقد بان من المحـــتمل ان الفهم الأوسع للحقائق سوف يؤدي إلى انتشار الأفكار السوفيتية في الأقطار الأخرى بعد الحرب"[٦٥].

عندما انتهت الحرب في آب عام ١٩٤٥، خاطب الحاكم العام الأعيان السودانيين، الذيـــن كـــان من بينهم بعض من الذين استمعوا إلى كلمة الحاكم العام آنذاك في ١١ حزيـــران عـــام ١٩٤٠ ، بعد يوم واحد من دخول ايطاليا الحرب. وفي سياق خطابه، أعرب الحاكم العام عن شكره لقوة دفاع السودان لدعمهم وولائهم وشكر السودانيين لإيمـــانهم الراسخ بالنهاية المظفرة للحرب، لكنه حذرهم من توقع عودة سريعة للأوضاع الطبيعية ودعاهم إلى الوحدة والعمل بسلام من أجل السودان وإقامة علاقات حميمة بين المجموعات القبلية لكي يستطيعوا سوية بناء سودان موحد[٦٥].

الانقسامات داخل مؤتمر الخريجين:-

وصل الصراع داخل المؤتمر إلى الذروة في آب عام ١٩٤٠ عندما دعي إلى التعاون مـــع هيـــئة الإذاعة لوضع برنامج في المناقشات الثقافية العامة، وقد حصلت موافقة لجنة الخمســـة عشـــر على الدعوة للانضمام إلى هيئة الإذاعة دون الرجوع إلى لجنة الستين وخلقت انقساماً داخل المؤتمر، وقد حاجج الستون بان لجنة الخمسة عشر في المقابل يجب أن تحصـــل على امتياز مثل حق الإذاعة باسمها الخاص، وأدت هذه ألازمة إلى هزيمة لجنة الخمســـة عشـــر واستقالة أعضائها، وانتخبت لجنة جديدة، أعيد فيها انتخاب إسماعيل الازهـــري فقط من الأعضاء المستقيلين وعندما تشكلت اللجنة أخيرا وصفت بأنها هيئة تفـــتقد إلى الفاعلية، ولأول مرة يلغى نظام الرئيس المتناوب وانتخب الأزهري رئيساً لما

تبقى من السنة، وطلبت اللجنة الجديدة، شرط للتعاون مع سلطات الإذاعة، حق التكلم عبر الإذاعة في المسائل الاجتماعية باسمها، فرفضت الحكومة هذا الشرط وقررت اللجنة سحب تعاونها واتخذت قراراً يمنع اي عضو في المؤتمر من التحدث عبر إذاعة أم درمان، وفي الواقع فان قضية الإذاعة كانت مجرد ذريعة للصراعات داخل المؤتمر بين فئتي الصغار والكبار وبين الختميين والمهديين، وقد اضعف كلاً هذين الصراعين الداخليين شخصية المؤتمر، وفي هذا الوقت وقف الأعضاء الشباب والمهديون سوية ضد الختميين والأعضاء الأكبر سناً، وان هزيمة اللجنة القديمة وانتخابات لجنة جديدة عبر عن انتصار الشباب والمهديين[٦٥].

ونتيجة لهذه التطورات في المؤتمر فقد رأت الحكومة أنه قد فقد نفوذه و لم يعد يمثل حتى طبقة الخريجيين، والدليل على تدهور أهمية المؤتمر هو قلة الحضور فقد حضر ٢٥٠ عضواً فقط في اللقاء السنوي العام الثالث. كان من المهم حضور الخريجين الكبار في لجنته، وفضلاً عن ذلك فقد عمل الختميون والمهديون سوية في اللجنة التنفيذية مما أعطى الانطباع بالوحدة التي كانت في مصلحة المؤتمر، وعلى الرغم من ذلك لم يعد ممكنا للمؤتمر الادعاء بأنه منتدب عن الخريجين أو انه ممثل لهم[٦٥]، ومع ذلك فان بعض الناشطين الشباب سعوا إلى توسيع قاعدة المؤتمر بوسائل مختلفة وتحويله إلى جمعية سياسية ذات أهداف وطنية، كانت محاولتهم الأولى هي إنشاء جبهة وطنية وجعل السيدين والشخصيات المهمة الأخرى على علاقة صريحة بالمؤتمر، وقد اخذ في الاعتبار أيضا منح عضوية فخرية للسيدين في المؤتمر، لكن الاقتراح رفض من قبل لجنة المؤتمر القديمة التي أغلبها من الختميين بحجة أن المؤتمر يجب أن يبقى بمنأى عن السيدين لكي لا يعطيهما الفرصة لنقل تنافسهم إلى المؤتمر[٦٥].

وقد اتخذت خطوة اخرى من أجل توسيع قاعدة المؤتمر بفتح العضوية لغير الخريجين- الأشخاص البارزين في المدن والتجار- وكانت هناك حتى مناشدات جميع

السودانيين للانتماء، وذهب الاقتراح إلى حد وجوب تغيير الاسم ليعبر عن الطبيعة التمثيلية الأكبر للمؤتمر. وبالنسبة للحكومة فان هذه الأفكار كانت ذات صبغة سياسية واضحة وحذرت الرئيس من مواصلتها، وقد قبل هذا التحذير ونشر المؤتمر مقالاً في صحيفته شدد فيه على انه سيتعاون مع الحكومة في مجال محدود ضمن الإطار السياسي القائم ولن يسعى إلى تغييره بأي شكل[٦٥].

في عام ١٩٤١ اتخذ المؤتمر خطوات لزيادة شعبيته ومكانته دون الدخول في مواجهة مع الحكومة، وكان التعليم قضية اجتماعية يمكن اجتذاب الآباء إليها لان عدداً من الأطفال يمنعون من دخول المدارس الحكومية. أرادت اللجنة، التي يسيطر عليها المهديون، البرهان على أنها تستطيع تحسين العمل الاجتماعي الذي قام به المؤتمر سابقاً، وتم تعيين يوم للتعليم سنوياً من أجل جمع التبرعات لتمويل التعليم المحلي وكان السيد عبد الرحمن على رأس قائمة التبرعات بهبة مقدارها ٥٠٠ جنية مصري لكن السيد علي لم يتعهد بتقديم دعمه[٦٦]، وقد أصبحت الاختلافات بين المهديين والختميين حول يوم التعليم شديدة بصورة متزايدة وانعكست في الاتهامات والاتهامات المضادة في صحيفتي النيل وصوت السودان[٦٧]. بسبب افتقاده للدعم في المؤتمر والشعور بعدم الارتياح لمشروع التعليم ، فقد قرر السيد علي إبداء اهتمامه بالتعليم عن طريق دعم معهد أم درمان العلمي، وزار المعهد شخصياً وقدم منحة وقدرها ١٠٠ جنية مصري وخاطب العلماء والطلبة ممتدحا المعهد تحت قيادة رئيسه الختمي[٦٨].

في حزيران ١٩٤١ ظهرت من جديد قضية التعاون مع هيئة الإذاعة وتقدمت لجنة الخمسة عشر باقتراح إلى الحكومة باستئناف التحدث عبر الإذاعة، وقد تم الاتفاق للعمل مع سلطة الإذاعة، وكان الختميون في لجنة الستين قد عارضوا ذلك في السابق وقد استقال الآن سبعة أعضاء ختميين. ومن وجهة نظر الحكومة فأن تصرف الختميين لم

يكن ضد الحكومة لكنه ببساطة نتيجة للصراع الجاري بين الختميين والمهديين، وكانت النتيجة هي أن لجان المؤتمر كانت مهدية بشكل صرف[٦٥].

ازداد الامتعاض الذي كان يشعر به السيد علي إزاء سياسة الحكومة في محاباة السيد عبد الرحمن مع الاهتمام الذي أبداه ملك مصر لأول مرة تجاه السيد عبد الرحمن . لقد أعتبر السيد علي دوماً على أن له علاقة خاصة مع مصر وقد بدأ السيد عبد الرحمن يتحداها الآن، فقد أبدى فاروق ملك مصر اهتماما غير متوقع في عيد الزواج السنوي الذي يحييه السيد عبد الرحمن سنويا وطلب تقارير كاملة عنه، واهتماماً شخصياً بعائلة السيد عبد الرحمن بتمويل المعالجة الطبية لمحمد الخليفة شريف، أبن أخ السيد عبد الرحمن[٦٥].

في عام ١٩٤٢ أعد المؤتمر مذكرة إلى الحكومة يبسط فيها آراءه في المستقبل السياسي للسودان، وكان من بين العوامل التي شجعت المؤتمر على تقديم مذكرته هي زيارة السير ستافورد كربس الذي التقي باسماعيل عتاباني وأحمد يوسف هاشم وتحدث إليهم حول مضامين ميثاق الأطلسي الذي قدم الأمل في الحرية والديمقراطية للبلدان المستعمرة[٦٥].

وفي وقت مبكر من السنة طُلب إلى إسماعيل عتاباني وأحمد يوسف وهما على التوالي رئيساً تحرير صوت السودان والنيل وكانا أيضاً عضوين في اللجنة التنفيذية للمؤتمر، طلب اليهما في صورة سرية من قبل زملائهم بزيارة آربر رئيس دائرة الصحافة، كان هدفهم هو اكتشاف خطط الحكومة حول السودان في ضوء مساهمته في المجهود الحربي، ولان إسماعيل كان رئيساً لتحرير صحيفة السيد علي فان الأخير كان يجب أن يكون على علم بالزيارة وتبعاً لإسماعيل فانه لم يعترض وقد أخبر إسماعيل عتاباني آربر ان السودانيين يتطلعون إلى تقرير مصيرهم بعد الحرب، وخيّب رد آربر آمالهم لأنه اخبر الوفد ان الحكومة ستستمر في سياستها بتوسيع الحكومة المحلية وإنشاء مجلس استشاري

فـيما بعـد، وقد دوّن ذلك في تقرير إلى الجنة التنفيذية[٦٥]. وفي المناخ السياسي السائد، وبالرغم من ان اللجنة التنفيذية برئاسة إبراهيم أحمد كانت معتدلة، فان رئيس اللجنة لم يتردد في توقيع المذكرة التي أعدها إسماعيل الأزهري وعبد الحليم محمد وعبد الله ميرغني وأحمـد خـير[٦٥]، وتشكلت لجنة فرعية من إبراهيم أحمد وإبراهيم عثمان وأحمد يوسف للتعريف بالمذكرة في داخل البلاد وخارجها، وتبعاً لبشير فقد أستشير السيد علي والسيد عـبد الرحمن[٦٥]، وعلى أية حال فان أحمد خير ينكر بشدة انه قد تمت استشارة السيدين رسمـياً بأيـة صورة بالرغم من احتمال ان أعضاء من اللجنة بصفتهم الفردية قد ناقشوا القضية معهما بشكل شخصي[٦٥].

ضمت المذكرة، كما قدمت إلى الحاكم العام في ٣ نيسان عام ١٩٤٢ ، اثنتي عشر نقطـة، تطالب بحكومة ذاتية فاعلة وتقرير المصير عند انتهاء الحرب، وحق السودان في تحديد علاقاته مع مصر، وتشكيل هيئة تمثيلية سودانية للمصادقة على الميزانية والقوانين، وكانـت المطالـب الأُخرى المهمة هي إلغاء قانون المناطق المغلقة- تحديد الدخول إلى جنوب السودان- ووقف الهجرة التي سمحت بها الاتفاقية البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦ [٦٥].

جـاء رد نـيوبولد نيابة عن السير هربرت هيد لستون ، الحاكم العام ، مفاجأةً للسودانيين، فقد أعاد نيوبولد المذكرة ورفض الدخول في أية مناقشة، وأوضح أن المؤتمر قد فقد ثقة الحكومة[٦٥]، وكانت وجهة نظره في الواقع هي ان المؤتمر، مهما تكن محتويات المذكـرة خاطـئة أم مصيبةً، قد تجاوز حدوده المسموح بها بالرجوع إلى الانغماس في السياسـة بشكل مباشر كهذا وفي ادعاء تمثيله للإدارة الشعبية . ومهما يكن من أمر فقد أجـرى نيو بولد مناقشة خاصة مع إبراهيم أحمد ليؤكد له النية الحسنة للحكومة، وقد أدى ذلـك إلى انقسـام داخـل المؤتمر بين بعض الأعضاء المعتدلين الذين وافقوا على التأكـيدات الشخصـية بينما رفض الآخرون الموافقة عليها. توترت العلاقات أكثر بين

الحكومة والمؤتمر عندما وافقت وزارة التعليم في مصر في تشرين الأول عام ١٩٤٢ على ان الطلبات بدخول المدارس والكليات ستتم من خلال المؤتمر وليس من خلال الحكومة[٦٥].

بعد رفض مذكرة المؤتمر، كون أولئك الأعضاء، الذين وثقوا بنيوبولد، حزب الأمة لاحقاً والتجمعات الأخرى المطالبة بالاستقلال، وقد أنشأ معارضوهم حزب الأشقاء والأحزاب الوحدوية الأخرى. في انتخابات المؤتمر لعام ١٩٤٢ فازت الأحزاب الأخيرة بالأغلبية، وقد تميزت الحملة الانتخابية بحدة خاصة ومشاركة أحزاب وفئات أكثر من السنوات السابقة، وكان هناك انشقاق بين المهديين نتج عن المنافسات بين ابن أخ السيد عبد الرحمن، عبد الله الفاضل، وأبناء السيد، الصديق والهادي، وفي هذا التنافس داخل عائلة المهدي تحالف عبد الله، الذي قام بمحاولة شخصية للوصول إلى السلطة في المؤتمر، مع الأزهري ويحي الفضلي ضد مجموعة الهاشماب وإبراهيم أحمد، واشتد التنافس عندما انضم بعض المهديين مع عدد من الختميين في تأسيس حزب جديد أطلق على نفسه "المؤتمرين الأحرار"، واعتبرت هذه بداية لتحرك التجار الصغار والطبقات الحرفية والعناصر غير الحكومية الأخرى إلى المشاركة في شؤون المؤتمر. وفي هذه المعمعة دعا السيد عبد الرحمن أحمد يوسف هاشم، رئيس تحرير النيل إلى الجزيرة أبا للتشاور لأنه كان يخشى من ان يمهد الانشقاق داخل معسكر المهديين الطريق لانتصار الختميين[٦٦]، وبصورة غير مباشرة هذا هو الذي حدث فعلاً، ذلك انه بالرغم من أن الختميين لم يكونوا أيضا يقفون كجماعة سياسية فان تفكك وحدة المهديين إلى أربع مجموعات متنازعة كان في مصلحة السيد علي. ضمت الأحزاب الأربعة المتنافسة مجموعة عبد الله الفاضل التي يساندها يحي الفضلي، وإسماعيل الأزهري، ومجموعة الهاشماب التي يقودها إبراهيم أحمد والشنقيطي ومحمد على شوقي، والمؤتمرين الأحرار ومجموعة أبو روف التي ضمت مهديين سابقين وختمين سابقين في مجموعة جديدة ليست لها صلة بأي من

السيدين، وكان المرشحون للرئاسة هم إسماعيل الأزهري عن حزب عبد الله الفاضل وأحمد إبراهيم الذي كانت تسانده الأحزاب الثلاثة الأخرى[٦٥].

وقد أضيف تعقيد آخر عندما جرى بصورة خاطئة تسجيل عدد كبير من الأميين في سياق الحملة الانتخابية الشديدة، وقد امتعضت لجنة الخمسة عشر لذلك وأصرت على ان أولئك المؤهلين للتصويت يجب ان يحملوا بطاقة خاصة وردية اللون موقعة من قبل الرئيس وهي لا تعطى إلا للأشخاص القادرين على توقيع أسمائهم وكتابة عناوينهم، وكان ذلك ناجحاً بصورة حزينة من اجل استثناء الأميين، وقد حضر الاجتماع الذي جرت فيه الانتخابات ١٢٥٠ من الناخبين المؤهلين ظاهرياً، وكان الشباب منهم يشكلون الأغلبية مع عدد كبير نسبياً من صغار التجار وأصحاب المحلات، وفي خطابه أمام المؤتمر دعا إبراهيم أحمد، رئيس المؤتمر حينذاك، إلى الوحدة ودعا الأعضاء الكبار الأكثر خبرة بعدم ترك الميدان للشباب[٦٥].

وضعت نتيجة انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٤٢ السيد عبد الرحمن في مأزق، فقد امتعضت جماعة الهاشماب بشدة لفوز الأزهري، وبالرغم من نفور السيد عبد الرحمن الشديد من لجنة المؤتمر فأنه لم يكن في استطاعته ان ينأى بنفسه عنها مادام عبد الله عضواً .ان الورطة التي وجد السيد عبد الرحمن نفسه فيها هي انه لا يستطيع الإصرار على استقالة عبد الله ولا التنصل منه[٦٥]. وعلى الرغم من عدم وجود دليل وثائقي يظهر ان السيد علي كان متورطاً بأي شكل في الانتخابات، فان الانقسامات التي نتجت داخل معسكر المهدي لم تكن سوى تعزيز لموقعه بالمقارنة مع السيد عبد الرحمن.

مع نهاية عام ١٩٤٣ تبنى السيد علي استراتيجية سياسية جديدة فلعب دوراً نشطاً في شؤون المؤتمر، وقد تزامن ذلك مع الصدع الذي بدا بين السيد عبد الرحمن وإسماعيل الأزهري لموقف الأخير الموالي لمصر، ونتيجة لذلك قطع السيد عبد الرحمن كل صلاته مع الجماعة التي تسيطر على المؤتمر، وطلب إسماعيل الأزهري الدعم من الختميين، وبناء على

نصيحة أحمد سيد الفيل ومحمد نور الدين رد شخصياً على الطلب بالإيجاب وأجاز لأحمد سيد الفيل بأن يعد بدعمه، فقد رأى السيد علي في ذلك فرصة ليحكم سيطرته على المؤتمر، وقد انتقد كثير من الختميين مساندة السيد علي للأزهري، والذين كانوا لا يوافقون على سياسة أحمد سيد الفيل بتكوين ائتلاف بين الختميين والأزهري، وكانت وجهة نظر الحكومة أيضاً هي أن هذا الائتلاف غير مرغوب فيه وقد لمح بذلك السكرتير الإداري كثيراً بصورة شخصية إلى السيد علي[٦٥].

وقد حصل هذا التحالف بين إسماعيل الأزهري والسيد علي لان كلاً منهما كان بحاجة إلى دعم الآخر، انتهت علاقات إسماعيل الأزهري مع السيد عبد الرحمن مما جعل إسماعيل الأزهري معزولاً ودون أساس راسخ في أي من المعسكرين المهدي والختمي والذي عن طريقه يدعم قضيته، ومن جهته فان السيد علي، الذي كان يفتقد إلى الدعم في المؤتمر وكانت علاقاته مع الحكومة باردة في ذلك الحين، رحب بخطوة إسماعيل الأزهري التي تحققت بذكاء وجاءت في الوقت المناسب، وقد وجد السيد عبد الرحمن نفسه في موقف دقيق، وكان من الواضح ان عواطفه الشخصية مع إبراهيم أحمد ومجموعته، وكانت المشكلة الأخرى التي واجهها السيد عبد الرحمن هي ان وكيله عبد الله الفاضل كان ينتمي إلى مجموعة الأزهري لكنه كان يكره ان يجبره على الاستقالة من لجنة الخمسة عشر، ولم يقم السيد عبد الرحمن لبعض الوقت بأي عمل إلا مجموعة من العوامل أجبرته على معارضة حزب الأزهري على نحو صريح، وكان من بين هذه العوامل الخصومة المشتدة على نحو مطرد بين حزبي الأزهري وإبراهيم أحمد مما جعل من الصعب على السيد عبد الرحمن الاحتفاظ بتأثيره عليهما، وبدأت مطامح عبد الله الفاضل، التي يدعمها حزب الأزهري، تسبب القلق للسيد عبد الرحمن خصوصاً على ضوء بعثة الأزهري إلى مصر في تموز. وبدا للسيد عبد الرحمن ان الأزهري كان يحاول إقناع المؤتمر بدعم سياسته الموالية لمصر مما كان يناقض خططه الخاصة حول مستقبل

السودان، وقد أكد قرار مقاطعة المجلس الاستشاري مخاوف السيد عبد الرحمن حول الاتجاه الذي يسير فيه المؤتمر . ولكل هذه الأسباب لم يرغب السيد عبد الرحمن في الاحتفاظ بعلاقاته مع حزب الأزهري، وقد أعطت الاستقالات من لجنة الستين السيد عبد الرحمن الفرصة لإجبار عبد الله الفاضل على الاستقالة من اللجنة المذكورة ولجنة الخمسة عشر وإنهاء ارتباطه مع حزب الأزهري - فاضل. بالرغم من تردد السيد عبد الرحمن لبعض الوقت حول فيما اذا كان عليه تشجيع إبراهيم أحمد على خوض الانتخابات القادمة[٦٥].

في انتخابات كانون الأول عام ١٩٤٣ فازت فئة الأزهري بأربعين مقعداً من مجموعة مقاعد اللجنة الستين وبدا انتخاب الأزهري رئيساً نتيجة محتومة. وعلى أية حال فقد انتهى انشقاق المهديين ونتيجة لذلك أمنت فئة الأزهري ٧ مقاعد فقط في اللجنة التنفيذية وحصلت المعارضة على ٧ مقاعد . وأخيراً، وبأغلبية صوت واحد، انتخب إبراهيم أحمد وأصبح أنصاره موظفين، وفقد الأزهري الآن السلطة على اللجنة التنفيذية.

كانت هزيمة الأزهري انتكاسة للسيد علي، ومن جهة اخرى كان السيد عبد الرحمن مسروراً جداً للنتيجة نظراً لحقيقة ان المهديين تدخلوا في الانتخابات فقط في اللحظة الأخيرة عندما كان واضحاً ان الختميين يساندون ترشيح الأزهري[٦٥]، بين انتخاب إبراهيم أحمد ان السيد عبد الرحمن يستطيع الاستمرار في ممارسة التأثير على المؤتمر .

وحول العلاقات بين مصر والسودان رحب المؤتمر بالآراء التي أعرب عنها النحاس باشا رئيس الوزراء المصري إلى مؤتمر الوفد، ولقد تحدث عن العلاقات بين مصر والسودان ليس باعتبارها علاقات بين الحاكم والرعية أو السيد والتابع لكنْ بلغة الأمة الواحدة. وقد نفر المهديون من المضامين التي وردت في الخطاب بأن مصر لم تتخل عن ادعاءاتها في السيادة على السودان، بينما رحب المؤتمر بالإشارة إلى الحقوق والالتزامات

المتساوية[٦٥]، لم يرد السيد علي على الخطاب مما قد يعكس نيته في تبني سياسة جديدة تجاه مصر .

لقد صرح السيد عبد الرحمن بموقفه من مصر بصورة علنية في عام ١٩٢٤ وحافظ على الموقف منذ ذلك الوقت . وعلى أية حال فأن الدعاية المصرية المتزايدة خلال عام ١٩٤٣ وشكه بان الأزهري ومجموعته كانوا يتحركون نحو موقف موالٍ لمصر، بالإضافة إلى اعتقاده أن مصر سوف تدعوا إلى تسوية المسألة المصرية بعد الحرب، حملته على ان يغدو أكثر نشاطاً وصراحة في موقفه، ففي ٣٠ كانون الأول عام ١٩٤٣ ظهرت افتتاحية في النيل تحت عنوان وحدة السودان أولا، كانت الفكرة الرئيسية لهذه المقالة التي نُشرت بتوجيهات من السيد عبد الرحمن ان استقلال السودان يجب أن يصبح هدف السودانيين وإنهم يجب ان يعملوا على تحقيق ذلك مع "الحامي القريب، بريطانيا، والأخت الحبيبة مصر"، كانت تلك هي المناسبة الأولى منذ عام ١٩٢٤ التي ينكر فيها زعيم ديني بشكل علني ادعاء مصر في السودان الذي أوضحه النحاس باشا في خطابه في ١٣ تشرين الثاني، ولا بد ان الدعم الذي قدمه عبد الله الفاضل، والذي لا يزال الوكيل الرسمي للسيد عبد الرحمن، إلى الخط الموالي لمصر قد أربك السيد عبد الرحمن[٦٥].

في الواقع كانت سياسة مصر تجاه السودان تتغير، وبدأ المصريون يدركون أن رغبة السودان في الحكم الذاتي كانت رغبة الشعب الحقيقية وليست من صنع البريطانيين، ولذلك فقد ترك المصريون طريقتهم الدعائية السابقة، وكانوا مستعدين للاعتراف برغبة السودان في الحكم الذاتي، ولم تكن لديهم نية في إجبار السودان على أية وحدة مع مصر، وان الطريقة الجديدة التي تبناها المصريون كانت أكثر ذكاءً من سياستهم القديمة، لقد أقترح بأنه يجب أن تكون للسودان حكومة ذاتية، حكم ذاتي على أساس المساواة مع المصريين والولاء المشترك للتاج المصري، وقد لاحظ رؤساء تحرير صحف السيدين التغيير

في السياسة المصرية، خاصة نتيجة مقابلاتهم مع النحاس باشا في الفترة التي ألقى فيها خطابه[٦٥].

قدم إنشاء البيت السوداني في القاهرة، الذي كان لحد كبير مبادرة من الأزهري، قدم للسيد علي الفرصة لتعزيز روابطه مع المؤتمر بتقديم مكافأة مقدارها ١٠٠٠ جنية مصري، كان غرضه الرئيسي هو أن يسبق السيد عبد الرحمن في تقديم الرعاية، لكن لان البيت السوداني أصبح مركزاً للنشاطات الموالية لمصر فان بادرة السيد علي كانت ذات أهمية سياسية[٦٥].

وفي شهر شباط عام ١٩٤٤ ظهرت إشارة أخرى إلى مواقف السيد عبد الرحمن تجاه مصر، ففي مناسبة سابقة مثّله احد وكلائه في النادي المصري على شرف عيد ميلاد الملك فاروق، ودعا المفتش العام المصري للري، السيد عبد الرحمن إلى الحضور شخصياً هذه المرة، وليكذب الانطباع القائل أنه معاد لمصر، وقد قبل السيد عبد الرحمن الدعوى لكي " لا يسمح للآراء السياسية بالتأثير على المجاملات الاجتماعية" على حد تعبيره[٦٥].

المجلس الاستشاري لشمال السودان:-

في عام ١٩٤٢ وبالرغم من المشكلات التي خلقتها الحرب العالمية فقد أصبح واضحاً انه يجب وضع خطط للحكومة في السودان في المستقل بالابتعاد عن مبدأ الأبوة المعمول به، وكان ميثاق الأطلسي وتشجيع السير ستافورد كربس عند زيارته للخرطوم في ١٦ نيسان حجة ألفّ عن طريقها نيوبولد، الذي كان منذ بعض الوقت يفكر بتغييرات دستورية، لجنة من كبار الموظفين البريطانيين الذين تقدموا بمشروع عرف منذ ظهوره في عام ١٩٤٤ بالمجلس الاستشاري لشمال السودان، وتقرر انه يجب سؤال السيدين فيما اذا كانا يرغبان في العمل بالمجلس[٦٥].

في أيلول عام ١٩٤٣ تلقى السيد علي والسيد عبد الرحمن نسخاً من قوانين المجلس الاستشـــاري قـــبل نشرها مع إيضاح بأن مركزهم فيه هو العضوية الفخرية، وفي رده اعـــترف الســـيد علي بأن إنشاء المجلس الاستشاري هو "خطوة إلى الأمام يجب شكر الحكومة عليها مما سيتمخض عنه نتائج طيبة للحكومة والشعب"، ومن وجهة نظره فان النجاح يعتمد على نوعية أعضاء المجلس . وبالنسبة للسيد عبد الرحمن فقد ناقش المسألة مع السكرتير الإداري ساعياً إلى إيضاح نقاط معينة قبل أن يكتب إليه معرباً عن رغبة في العمل في المجلس الاستشاري كعضو فخري[٦٥].

وإشارة إلى الأهمية المعلقة على تأسيس المجلس، فقد قرر الحاكم العام انه يجب على الســـكرتير الإداري ان يشـــرح بصورة علنية سياسية الحكومة ويجيب على الانتقادات، وســـعى نـــيوبولد في حديث إذاعي في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٤٤ إلى طمأنة مخاوف الســـودانيين الـــبارزين إلى مساندة خطة المجلس الاستشاري باعتبارها خطوة نحو الحكم الـــذاتي، و لم يكن نيوبولد مستعداً للتنبؤ بالشكل الذي قد تتخذه حكومة كهذه - ربما كإشارة غير مباشرة إلى مخاوف الختميين من ملكّية مهدية، وعالج أيضا نقد أولئك الذين يعـــتقدون ان الحكومة تتحرك بمنتهى السرعة وان البلد ليس مستعداً للتغيير، أجاب على أولئك الذين يعتقدون ان الحكومة تبغي عن طريق إنشاء مجلس في شمال السودان فقط إلى عزل الشمال عن الجنوب، وبرر ضم الزعماء القبليين إلى المجلس الاستشاري[٦٥]. ونشرت كلتا الصحيفتين العربيتين الحديث الإذاعي للسكرتير الإداري، وعكس رد فعل الصحافة في إعطاء تغطية كاملة للخطاب الأهمية المعلقة على قضية المجلس الاستشاري[٦٥]، وأعترف نـــيوبولد في رســـالة خاصـــة بصعوبة تحقيق التوازن بين البناء البطيء والسَوْدَنَة الأكثر سرعة[٦٥].

وكمـــا هـــو مـــتوقع فقد انقسم المؤتمر حول ما اذا كان يجب العمل مع المجلس الاستشـــاري، فقد اعتبره كثيرون وسيلةً ايجابية لتعزيز السيطرة تحت ستار السَوْدَنَة، وقد

أحيل قرار بمقاطعة المجلس إلى لجنة الستين حيث الأغلبية للأزهري وأتباعه ونتيجةً لذلك فقد هزم الاقتراح الداعي إلى رفض القرار بـ ٢٩ صوتاً مقابل ١٩، وهكذا أوضح الأزهري وإتباعه تصميمهم على منع أي ممثل من المؤتمر من ان يصبح عضواً في المجلس الاستشاري[٦٥].

كان المقرر ان يضم المجلس ٢٨ عضواً عادياً، مع الحاكم العام رئيساً وسكرتيريه نواباً للرئيس بحكم منصبهم، وان ينتخب ثمانية سودانيين آخرين من قبل الحاكم العام جنباً إلى جنب مع عضوين آخرين تنتخبهم غرفة التجارة، وعندما جرت الانتخابات وسُمي الأعضاء الثمانية المعينون من قبل الحاكم العام احتج السيد علي بشدة بأن معظم الثمانية من المهديين، وكان أيضا مهتماً جداً بهوية أولئك الذين ينتخبون لتمثيل الأقاليم، وباستثناء مك حسن عدلان وميرغني حمزة والشيخ فاضل إبراهيم (مقاطعة النيل الأزرق) والشيخ عثمان عبد القادر (الإقليم الشمالي)، - وهؤلاء الأربعة ختميون، وقليل من المستقلين، باستثناء هؤلاء كان ينظر إلى أولئك الذين تمت تسميتهم للمجلس الاستشاري على أنهم مناصرون وأصدقاء شخصيون للسيد عبد الرحمن. وكانت خيبة الأمل الأخرى للسيد علي، لنفس السبب، هي انتخاب مصطفى أبو العلا ممثلاً عن غرفة التجارة بدلاً عن مرشح السيد علي أحمد سوار الذهب، ولعدم امتلاكه حججاً قوية لمهاجمة هذه النتائج فقد وجه السيد علي معارضته إلى النفوذ المهدي في المجلس بالهجوم بالتحديد على الأعضاء الثمانية الذين اقترح الحاكم العام تسميتهم، وكان من الواضح ان السيد علي لم يكن لديه اعتراض حقيقي على إنشاء المجلس الاستشاري ولكنه في اجتماع مع حاكم إقليم الخرطوم أوضح معارضته لهيمنة المهديين على المجلس ونفوره من قبول العضوية الفخرية على أساس ان المجلس لم يكن يمثل البلاد ككل، وعندما استلم فيما بعد دعوة الحاكم العام الرسمية جرت محاولات لاقناعه بتغيير رأيه[٦٥]، ففي رسالة من السكرتير الإداري وفي اجتماع مع الحاكم العام أوضح له ان المجلس ليس هيئة متحزبة

وان الحكومة ليست متعهدة بحزب دون آخر، كما جرى الضغط على السيد علي لحمله على الموافقة بالإشارة إلى انه إذا استمر في رفضه الانضمام إلى المجلس فان الحكومة ستعتبر ذلك عملاً غير ودي إطلاقاً، بعد هذه التأكيدات من قبل الحكومة للسيد علي قام أتباعه بحملة دعائية كبيرة مركزين على رسالة السكرتير الإداري بإظهارها، أو إظهار جزء منها، للشعب "نقضٍ للانطباع القائل بان الحكومة تنوى ترقية خاصة للسيد عبد الرحمن أو تغييراً في الوضع الراهن بينه وبين السيد علي"، وعلى الرغم من ذلك وافق السيد علي على العضوية الفخرية، ومن جانب آخر فقد كان السيد عبد الرحمن قلقاً من ان تأكيدات الحكومة للسيد علي موجهة ضده بشكل مباشر لكن الحكومة سرعان ما طمأنته[٦٥].

قبل افتتاح الجلسة الأولى للمجلس الاستشاري اظهر السيد علي معارضته لهيمنة المهديين بطريقتين : ففي ١٤ مايس، اليوم الذي سبق الافتتاح، دعا جميع أعضاء المجلس إلى حفلة شاي نظمها الاعضاء المحليون، وقد اعتذر السيد علي بحجة الموعد مع طبيبه، وثانياً عندما قامت مناقشات أولية لتحضير جدول أعمال وذلك في منزل يعقوب الحلو، وهو عضو مهدي بارز، رفض ميرغني حمزة الحضور رغم حضور أحمد سيد الفيل، ومما اغضب السيد علي وزاد من معارضته للمجلس ان المهديين كانوا سيهيمنون على المناقشات بشكل لا مفر منه[٦٥].

وعلى أية حال فقد حضر السيد علي كلتا الجلستين الافتتاحية والختامية رغم "انه كان ينظر إلى الأمر كله باشمئزاز مطلق"[٦٥]. ذكر الحاكم العام في خطابه الافتتاحي ان المجلس سوف "يقدم القوة المحركة على طريق التقدم تجاه امة سودانية ذات حكم ذاتي"[٦٥]، واستقبلت التأكيدات التي قدمها حول حرية الكلام والرغبة في سماع النقد البناء باستحسان بشكل عام، وقد رحب السيد عبد الرحمن على الخصوص بالإشارة إلى ان الحكومة تنوي إنشاء سودان ذي حكم ذاتي، وأيد نشر تقرير عن الخطاب في النيل مع

تعليق ايجابي. ومن جهة اخرى فان السيد علي، الذي كانت مشاعره حول الوطنية السودانية على النقيض تماماً من مشاعر السيد عبد الرحمن، لم يخبئ الخطاب وقد انعكس ذلك في معالجة صوت السودان للخطاب التي اقتصرت على معلومات مجردة وتقديم النص دون تعليق[٦٥]. ومهما يكن من أمر فلا يمكن القول بان السيد علي قاطع المجلس، في كانون الأول عام ١٩٤٤ حضر جلسة المجلس الاستشاري التي ناقشت مسألة تحديد المواطنة السودانية، وقد هدّأت صحيفة صوت السودان من مخاوف المصرين بأن القضية لن تتقرر دون الرجوع إليهم بالإشارة إلى ان السكرتير القضائي في إجابته على الأسئلة التي أثارها ستة أعضاء في المجلس، من بينهم أحمد سيد الفيل، رد بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دون استشارة الحكومتين البريطانية والمصرية وختمت صوت السودان تقريرها بالقول ان القضية قد أغلقت[٦٦].

وبعد خمسة وثلاثين عاما كتب التيجاني عامر مقالاً عن خيبة الأمل التي تشعر بها الأمة لقرار السيدين قبول العضوية الفخرية في المجلس وقد حاجج ان مواقفهم بدت تأييداً لمحاولة الحكومة عزل الشمال عن الجنوب وإنهم اذا كانوا يعتقدون ان سياسة الحكومة في مصلحة السودان فعليهم نشر بيان يعطي الأسباب السياسية والاقتصادية لدعمهم[٦٧]. ورداً على ذلك قال السيد أحمد الميرغني، ابن السيد علي، انه بالرغم من ان والده قد حضر فعلاً اجتماعات المجلس فقد اقتصرت مشاركته من الناحية الفعلية على القيام بالمظاهر الرسمية، وأضاف ان من المحتمل انه قد مورس بعض الضغط على والده لكي يحضر[٦٨]، وهو ما حصل بالفعل[٦٩]. وذكر أحمد سليمان في كتابه أن هناك بعض الاشخاص يعتقدون ان عدم حماس السيد علي للمجلس دليل على احتمال تواطئه مع مصر[٧٠]. أعطى نيوبولد رأيه في المجلس الاستشاري في ٣ نيسان عام ١٩٤٤، اجتمع المجلس في ١٥ مايس وقد "قاطعة ثلثا أعضاء المؤتمر لأنهم يعتقدون أنه ليس كافيا، وكذلك قاطعه السيد علي لأنه يعتقد انه كثير جداً ويسيطر عليه السيد عبد الرحمن،

ولان عـــبد الله خليل عضو فيه وصوّت جميع أعضاء المؤتمر الجيدين والبالغ عددهم ٢٠ ضد المقاطعة لكن [الشباب] فازوا"[٦٥].

وتبعاً للمدونة التي سجلها ميرغني حمزة لاجتماع بينه وبين السكرتير الإداري أعاد نـــيوبولد التأكـــيد على نية الحكومة في الاستمرار في سياستها في توسيع الحكومة المحلية كخطـــوة نحـــو الاستقلال، وقد هدأت المخاوف التي أعرب عنها ميرغني حمزة من أن الاســـتقلال ســـوف يعني تنصيب السيد عبد الرحمن عن طريق وعد (هكذا زُعم) بأن الحـــاكم العـــام ســـيقدم بياناً مكتوباً يقول أن السيد عبد الرحمن لن يكون مطلقاً ملكاً للســـودان وبعد طمأنته بهذا الوعد ناقش ميرغني حمزة القضية مع السيد علي ومستشاريه وتم الاتفـــاق عـــلى وجوب انضمامهم إلى المجلس الاستشاري لكي يكونوا في موقف يعـــرفون فـــيه ما يحدث من الداخل وبذلك يكونون قادرين بشكل أفضل على محاربة المهدية[٦٥]. ورغم ذلك استمر السيد علي بإثارة الاعتراضات على المجلس وانتقاده بشكل غير مباشر من خلال صوته التي كانت تعمل كناطق بلسان السيد علي نفسه والجماعات التي قاطعت المجلس[٦٥].

الموقف السياسي في البلاد:-

في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية مباشرة، وقد شغل الوضع السياسي المستقبلي للســـودان الأذهـــان، اتخذ دور التجمعات السياسية الحزبية أهمية كبيرة، وتعلق مذكرة مـــرفقة مـــع تقرير المخابرات لشهر شباط عام ١٩٤٥ بأن "الصراع الحزبي الجديد في السودان سوف يتطلب المراقبة"[٦٥]. بالرغم من ان السودانيين المسيسين فكرياً كانوا قليلي العـــدد إلا أنهـــم كانوا في موقف يمكنهم من الاستفادة من تذمر الناس الذي هو نتيجة لأوضـــاع فترة الحرب : وتبعاً للحكومة فمن المحتمل ان السودانيين من الناحية السياسية سيدعمون حزب الأمة أكثر مما يدعمون حزب الأشقاء، وذلك لان معظم السودانيين لا

يكنّون الحب لمصر، لكن من الناحية العملية فان العامل الحاسم سيكون ولاءهم الديني[٦٥]. ومهما يكن من أمر فان التجمعات السياسية انقسمت إلى معسكرين رئيسيين ؛ الأحزاب الوحدوية التي تدعوا إلى شكل ما من الوحدة السياسية مع مصر على الرغم من اختلافهم حول طبيعة هذه الوحدة، وأحزاب الاستقلال.

أثارت الاستعدادات لانتخابات مؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٤ حماساً كبيراً في أم درمان والخرطوم الشمالية والخرطوم بحري، وقد تحدد موقف السيد علي من الحملة بعدائه الطويل للسيد عبد الرحمن، ولإحباط طموحات الأخير قدم السيد علي دعمه لحزبي الأشقاء والاتحاديين. وفي البداية لم يقم السيد عبد الرحمن بدور نشط في الانتخابات لكنه قرر أن يدخل عندما لاحظ ان الأمور قد تسير ضد أنصاره، وقد عمل وكلاؤه بجد للفوز بعدد كبير من الناخبين وعلى المستوى الأعلى أنفق عبد الله الفاضل ومحمد الخليفة مبالغ كبيرة من الأموال في الحملة الانتخابية[٦٥]، وأسفرت انتخابات ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٤ عن انتصار الختميين وحزب الأشقاء الذين فازوا بأغلبية ٣٦ في لجنة الستين. ومما له مغزى ان الأزهري قد أنتخب رئيسا، وكانت عضوية لجنة الخمسة عشر بصورة تامة من الختميين والأشقاء لان المهديين امتنعوا عن التصويت، وقد تكون وفاة أخي السيد عبد الرحمن في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٤٤ ومسألة دفنه في ضريح المهدي قد شغلت السيد عبد الرحمن كثيراً في ذلك الوقت، وقد تقررت الانتخابات وفق النهج الطائفي القديم للختمية والمهدية، لكن الحكومة ترى ان انتصار الأشقاء يعود جزئياً إلى حسن تنظيمهم وجزئياً إلى مساندة الخريجين الشباب وحقيقة كونهم أكثر اتحاداً من خصومهم، واعترف مكتب السكرتير الإداري بإنه، على الرغم من ان النتيجة بدت شهادة لصالح الموالين لمصر، ففي الواقع إنها كانت إلى حد كبير تعبيراً عن المعارضة لطموحات السيد عبد الرحمن الملكية وتعبيراً عن الشعور المعادي للبريطانيين والحكومة بين الانتلجنسيا الشابة. كانت وجهة نظر الحكومة انه بالرغم من تفضيل البعض

للوحدة مع مصر، فليس هناك خطر حقيقي إطلاقا لاتخاذ قرار بهذا الشأن لأن السيد علي "الذي أصبحت مسؤولياته عن انفصال الأشقاء معروفة مهما أنكر هذا عقليا يواجه بالتأكيد من المحتمل أنه ليس يستمع بخطوة كهذه"[٦٥].

في حديث مع مفوض الشرطة في كانون الأول عام ١٩٤٤ خرج السيد علي عن صمته وتحدث بشكل مكشوف وصريح عن الموقف السياسي و«انحطابات المؤتمر» وعلى الرغم من إشكاله إعطاء أية توجيهات لأتباعه فمن جهة أخرى قال انه كان عليه ان يتدخل في الانتخابات "ليمنع السيد عبد الرحمن من الاستيلاء على المؤتمر خلسة ويتولى منصب قبل على المجلس الاستشاري"[٦٦]. وفي سياق المناقشة أشار المفوض إلى أنه من سوء الحظ ان السيد علي بدا وكأنه يساند الحزب الموالي لمصر، ودفاعاً عن الخط الذي اتجهه زعيم السيد علي بان "القضية الحقيقية في هذا الصراع هي طموحات السيد عبد الرحمن وليست الوحدة مع مصر."[٦٧]، وقد أوضح السيد علي انه لا يزال يساند الحكومة الإنكليزية في السودان "ولكن إذا فرض عليه الاختيار بين السيد عبد الرحمن وفاروق قال من الطبيعي انه سيختار الأخير"[٦٨].

وعزت دخول السيد علي إلى المسرح السياسي العالم الطويل للسيد عبد الرحمن وقد عزى الفضيلة عبد الرحمن لان ولاءه للحكومة لم يقدر إلى رفع القيود عنه وهو ما كان قد فعله بعد السير هيتون جونز في ١٩٣٨، وتبعا لذلك ففي نيسان ١٩٤٤ التمس السيد عبد الرحمن رسميا من السكرتير الإداري تخفيف القيود وقد أخبر ان الوقت ليس ملائما لإجراء كهذا وان الطلب سيحول إلى الحاكم لأخذ رأيه. ونظرا لتصريح السيد علي عن ولاءه للحكومة في اجتماعه مع مفوض الشرطة فأن الحكومة لم تكن مستعدة لاتخاذ أية خطوة قد تجعل السيد علي يغير رأيه ويطلع لمصر لدعمها[٦٩]. ولتحسين الصورة أنكر السيد عبد الرحمن في مقابلة مع رئيس تحرير جريدة النيل الانتقادات الموجهة ضده ملكية وقال ان دعوته لحزب الأمة هو سبب استقلال خير البلاد

والتي ستصبح اسمه الأبية حركة تعمل لهذه الغاية، وعلى أية حال فان بتكاره كهذا لن يعفيه من الاستجابة على الأقل لبعض طلبات السيد عبد الرحمن، وقد أنكر السيد علي الاتصالات البريطانية بشتى أن تكون هناك أية صلة بين حزب الختمية وحزب الأشقاء، فقد ساند الأخير اليمين لأنه يريد الوحدة مع مصر لكن واجب جميع العناصر من غير التقليدية مهما تكن طريقتهم هو معارضة أية حركة تهدف إلى إعادة الدكتاتورية القديمة في شخص البن الميهدي". وقد بدا السيد علي انه ينأى بنفسه عن جميع الأحزاب السياسية سواء كانت موالية لمصر أم معادية لها، وأصر على ان المسألة الأكثر أهمية هي ما إذا كانت السودان تتقدم نحو الديمقراطية أو تنكص[٦٥]

في شهر آذار عام ١٩٤٥ كانت مختلف الأحزاب السياسية تضع المقررات التي سوف تقدمها إلى المؤتمر حول وضع السودان في المستقبل، وفي الشهر ذاته أرسل السيد علي المرسين الإنجليزيين في مهمة دعائية في كردفان وكوستي والدويم، مرت دون حادث على الرغم من أنه استغل في دعاية الأشقاء"، ودفعت السيد عبد الرحمن إلى إقامة الحفالات في جزيرة أبا بمناسبة انتهاء الحرب وافتتاح المدارس الحكومية للبنين والبنات[٦٥]

في ١٩ آذار عام ١٩٤٦ قام السيد علي برافقة أحمد سيد الفيل وعمر عشق بزيارة إلى كلية غردون حيث قابل العميد والأساتذة، وقد شكرهم لعملهم على ترقية الكلية لكي تصبح كلية جامعية وقدم منحة قدرها ٥٠٠ جنيه مصري إلى المكتبة لشراء الكتب[٦٦]

ورأى الحكومة ان السيد علي نفسه بدأ يأسف للدور الذي انجر إلى لعبه في حملة الاحتجاجات المؤتمر، وكان يريد العودة إلى دوره السابق كزعيم ديني معترف به لأنه أخرج لاعتزاله إلى الاتصالات السياسية وفضل إلقاء نفسه في موضع يتركه حراً في العمل لصالح طريقته بشكل أفضل[٦٧]

وأخـــذت الحكومة تلاحظ في مايس أن التنافس بين الختميين والمهديين كان أكثر مـــن التهديد الذي كان عليه لبعض الوقت. وقد عكس ذلك قلق الحكومة حول الأمن العام المهدد إلى حد كبير، فقد استجاب آلاف من رجال القبائل الأميين وشبه المتعلمين الذي لا تعني السياسة شيئاً بالنسبة لهم لدعوات الموفدين الجوالين من المجموعتين الدينيتين . واعـــتقدت الحكومـــة، التي كانت تواجه مشاكل ما بعد الحرب ، ان من الضروري تخفـــيف الـــتوتر بين الختميين والمهديين فأرسلت رسائل رسمية إلى السيدين تدعوهما إلى الامتـــناع عن التدخل السياسي ووقف جولات التحريض للأحزاب السياسية واستخدام نفوذهـــم لـــلمحافظة عـــلى السلام العام، وأوضحت الرسائل ان الشائعات القائلة بأن الحكومـــة تدعم حزب الأمة وتعتزم إقامة ملكية لا أساس لها وان سياسة الحكومة باقية دون تغـــيير، وتم التأكـــيد على النقاط الواردة في الرسالة في حديث مع السيدين اللذين اســـتجابا كثيراً كما كان متوقعاً . وندد السيد علي بمطامح السيد عبد الرحمن وأوضح أنه لم يقدم أي دعم مالي لحزب الأشقاء[٦٥]، وقد أكد هذا في جواب مكتوب أضاف فيه أنه إذا أستمر السيد عبد الرحمن في العمل ضده فأن من واجبه الرد[٦٥].

وقـــد شـــدد السيد عبد الرحمن من جانبه على أن السبب الوحيد لمساندته حزب الأمـــة هو بسبب سياسته المتفقة مع سياسة الحكومة وانتقد عدم اتخاذ إجراء ضد السيد علي لدعمه الحزب المعادي للحكومة وهو حزب الأشقاء . ومن الواضح انه كان هناك أمل ضعيف في ان يكون للرسالة تأثير كبير على موقف السيدين، والتي تم التأكيد عليها فـــيما بعد خلال نفس الشهر عندما كرر السيد علي في اجتماع مع السكرتير الإداري "الحكايـــة المـــروية كـــثيراً عـــن شكاواه ضد السيد عبد الرحمن"[٦٥]، وفي اجتماع مع روبرتسون ذهب السيد علي إلى حد القول ان هيلاسيلاسي سيكون مقبولاً أكثر كملك مـــن الســـيد عبد الرحمن، وقد أعطى السيد علي الانطباع بأنه ليس مهتماً بالمهاترات

السياسية للسودانيين المتعلمين الشباب لكن فقط في معارضة السيد عبد الرحمن وحزب الأمة لأنه كان يشك في أنهم منغمسون في الخداع السياسي من أجل فرض المهدية[٦٥].

استمرت في الانتشار الشائعات القائلة بأن السيد عبد الرحمن سيصبح ملكاً على السودان مما زاد في الحرارة الطائفية خاصة بين أولئك الذي لا يستطيعون التمييز بين الحقيقة والإشاعة، وقد عالج السكرتير الإداري هذه الروايات الذي لم يكن لإنكاره الرسمي سوى تأثير قليل عليها وحتى أنصار المهدية أدركوا ان المزاعم الملكية تساعد خصومهم على تجنيد الأتباع، ومن الطبيعي أن السيد علي كان مسرورا لتأكيدات الحكومة، وفي مؤتمر صحفي في ١٢ حزيران عام ١٩٤٥ أجاب السكرتير الإداري على الأسئلة وبسط سياسة الحكومة في المسائل الكبرى، وفي مسألة مكافأة السودان على مجهودها الحربي عبر عن خيبة الأمل لأن السودان، على نقيض المستعمرات، لم يكن مؤهلا لصندوق تطوير المستعمرات. وحول علاقات السودان مع مصر أعاد السكرتير الإداري القول بأن ليس هناك من تغيير في السياسة، وأوضح ثانية ان الحكومة محايدة تجاه جميع الأحزاب وهاجم الشائعات المنتشرة في السودان ومصر والقائلة أن حزب الأمة يحظى بدعم رسمي من الحكومة ، ومهما يكن من أمر فقد أقر قسم المخابرات بأن الشائعات كانت تصدق على نطاق واسع وأصبحت مترسخة جدا قبل الإنكار الرسمي، وان الشائعات ستتوقف إذا اصطدمت سياسة حزب الأمة مع وجهة النظر الرسمية وتم أفكارها علنيا[٦٥].

فكر السيد علي، الذي تضرر مركزه بسبب ارتباطه بحزب الأشقاء الموالي لمصر، فكر جديا بطريقة للتخاصم معهم، وقد ذكر ان السيد علي استعرض إمكانية تأسيس "حزب سياسي جديد يدعى الشعب، تكون وجهة نظره متطابقة مع وجهة نظر الحكومة في مسائل السياسة العامة"[٦٥]. كان الدرديري محمد عثمان، وهو قاض محلي، من بين أولئك المؤيدين للحزب الجديد الذي وجد صعوبة كبيرة في تأصيل هويته السياسية

كحزب موال للحكومة لأن حزب الأمة كان قد وافق قبله على ادعاء نفس النهج. كان هدف حزب الشعب هو تعزيز استقلاله عن بنطوة حزب الأشقاء أو كحد أدنى تجنب سيطرة مجموعة الأزهري. وهذا لا يعني متبعا لتقرير المخابرات، ان حزب الشعب إذا ظهر إلى الوجود لن يقف إلى جانب حزب الأشقاء لدحر حزب الأمة في انتخابات المؤتمر القادمة في منتصف تشرين الثاني لأن الشعور المعادي للمهدية يبقى هو العامل القوي المشترك، بالرغم من المحاولات التي بذلت لإنشاء حزب سياسي ختمي. فقد ظل السيد علي باقيا في خلفية الصورة[٦٥]. وفي هذه الأثناء لم يظهر الحزب إلى الوجود.

ومهما يكن من أمر فقد بدأ السيد عبد الرحمن بإنفاق النقود في سخاء سعيا وراء الأصوات الانتخابية بهدف إلحاق الهزيمة بتحالف الأشقاء الختميين في الانتخابات. ومن الجهة الأخرى تصاعدت التحركات المصرية لإقامة موطئ قدم على المسرح السياسي السوداني بدعم مجموعة الأشقاء ماليا وإنشاء خط للاتصال معه من خلال خدمات سماع وبعض المساندة الصحفية[٦٥].

بالرغم من ان السيد علي والسيد عبد الرحمن كانا يتمتعان نشاطا قليلا على المكشوف فقد كانا منغمسين خلف الكواليس إلى حد كبير في الصراع بين حزبي الأمة والأشقاء والذي كان ينظر إليه بصورة رئيسية على أنه قضية طائفية. كانت الحملة الانتخابية التي أطلقها الختميون ناجحة في العاصمة، وعلى نحو خاص في إقليم الشمال، إلى حد أن حزب الأمة لم يعد مستمرا في الجولة، وكان مرشحو الأشقاء والختميين الذين شجعهم هذا النجاح يستعدون لخوض الانتخابات البلدية في أم درمان[٦٥].

أيا كانت الأفكار السياسية للسيد علي ونوابه فإن قواعد حزب الأشقاء اعتقدوا ان مساندة الأزهري معناه معارضة المهديين، وكان الأزهري نفسه والدردري محمد عثمان يزون ظاهريا أن التهديد الحقيقي يأتي من المهديين، وكانت هناك منافسات شخصية قوية بين الخريجين من حزب الأشقاء، وأشار قسم المخابرات إلى أن ذلك قد

يؤدي إلى ظهور حزب وسط غير طائفي، على الرغم من عدم وجود دليل مباشر على ذلك. وفي حزب الأمة كان ولاء قواعد الحزب للسيد عبد الرحمن يعمل كان الأعضاء الخريجون الكبار معارضين لتحالف الأشقاء الختميين على أسس سياسية أكثر منها طائفية بالرغم من تأثرهم بمكانة وثروة السيد عبد الرحمن ومن وجهة نظر الخريجون "لا يمثل السيد علي شخصا محتملا يجب معارضته بأي ثمن حتى بالتضحية باستقلال البلاد".

[illegible] السيد علي تدخل الختميين في السياسة لخلق حجة أن هيمنة المهديين في المجلس الاستشاري يجب مقاومتها لمصلحة البلاد وأيضا لمنع السيد عبد الرحمن من السيطرة على مؤتمر الخريجين الذي كان المنظمة الشاملة الوحيدة الذي هو في موقع يؤهله لتنظيم معارضة للسيد عبد الرحمن، وشبه السيد علي، الذي أُلح عليه لذكر سبب دعم الختميين لحزب الأشقاء الموالي لمصر، تحالف الأشقاء والختميين بالتحالف الروسي - البريطاني ضد ألمانيا خلال الحرب مشيرا إلى ان بريطانيا لم تتقبل نجاحة لهذا الحلف الأيديولوجيا السياسية الشيوعية مثلها مثل الختميين في عدم تقبل آراء الأشقاء السياسية، لقد كان الطرفان موحدين في معارضة العدو المشترك".

في كانون الأول عام ١٩٤٥ أُشير إلى نشاط الختميين في انتخابات اللجان الفرعية للمؤتمر في مدن الأقاليم مثل حلفا، وخلال ذلك أعرب السيد عبد الرحمن في أحاديثه مع مفوضي مناطق كوستي وأم درمان وآخرين عن قلقه من الموقف السياسي الخطر الذي كان يسرله في تصاعد، لقد قلق من مناورات الأشقاء السياسية التي تبغي السيطرة على المجالس المحلية والإقليمية ومن استغلالهم لسياستهم الموالية لمصر، وأقلقه ظهور أعضاء الأخوان المسلمين، وما كان يراه السيد عبد الرحمن باعتباره عبد أهم السياسي الخطير في توحيد السلطتين الروحية والزمنية بسبب استمالتهم للتعصب الإسلامي، كان ينظر إلى هذا التهديد الثنائي الذي يأتي من الدعاية المصرية والإسلامي باعتباره يهدد السلام في البلاد بالخطر، وكان السيد عبد الرحمن راغبا في وضع حد للمخاوف المباشرة من "الغول

المهـــدي"، الـــذي جـــذب الانتباه بعيدا عن المسائل السياسية الأساسية، بالتخلي عن الادعاءات "الملكية المزعومة"، وكان مستعدا لأن يفعل هذا بشرط ان يكون السيد علي مستعدا بنفس القدر لإنكار روابطه مع الملكية المصرية بصورة علنية، ولم يكن هناك ردا من السيد علي الذي لم يكن ليعتبر تنازلا كهذا من قبل خصمه جديرا بالثقة. ومن وجهة نظـــر الحكومة كان من الواضح ان التنافس الطائفي هو المشكلة الأساسية، وهي وجهة النظر التي تأكدت عن طريق الانتخابات البلدية في أم درمان والتي جرت كالسابق وفق الأسس الطائفية القديمة أكثر منها وفق قضايا المؤتمر، وقد زادت هذه النكسة التي مني بها السيد عبد الرحمن في هذه الانتخابات وفي انتخابات الحكومة المحلية في مناطق أخرى، زادت من قلقه حول الوضع السياسي المتدهور[٦٥].

أشـــير في كانون الثاني ونيسان عام ١٩٤٦ إلى ان مخاوف السيد علي على مركزه الخـــاص ممـــا كان يراه إمكانية سودان يهيمن عليه المهديين أعمته عن القضايا السياسية الرئيسية، كان مسكونا جدا بمخاوفه من المهدية إلى درجة انه لم يكن قادرا - لصالحه أو في دعمه للحكومة - ان ينكر تقريرا في الايكونومست، أعيد نشره في صوت السودان، نسب إلى زعامة حزب الأشقاء ببرنامجه في الوحدة مع مصر في ظل الملكية المصرية.

عـــندما مُنح السيد عبد الرحمن إذنا من قبل الحكومة للبدء في إعادة بناء ضريح المهدي أُستقبل هذا البناء باستحسان من قبل الصحافة، بما فيها صوت السودان، بالرغم أن الخطـــوة كانت استحسانا حقيقيا أكثر منها مجاملة، واستغل مقر السيد عبد الرحمن مناسبة إعادة البناء للتأكيد على أهمية "الإمام الأعظم" بصفته أول سوداني يقاتل من أجل استقلال البلاد مما يعني ضمنا ان ابنه سيقتفي خطى أعماله، ومما استثار مخاوف الختميين هـــو الدعايـــة الصحفية للمهديين والقائلة أن مراسم افتتاح الضريح المعاد بناؤه ستمنح موافقة رسمية وانه سيصبح مركزا وطنيا[٦٥].

عندما كان الوفد الممثل لجميع الأحزاب السودانية في مصر في عام ١٩٤٦ ، حدثت الخصومة السياسية في السودان ليحل محلها ظهور التنافس الطائفي القديم من جديد، في المناطق المدنية لم تكن القضية قضية الوحدة مع مصر أو الانفصال لكنه النزاع بين الختميين والمهديين والذي استثار سخط الختميين على ادعاءات السيد عبد الرحمن، وتفاقم هذا بنجاح السيد عبد الرحمن في استمالة ناظر قبائل البجا لقبول سياسة حزب الأمة في استقلال السودان، كان السيد علي حتماً يرى ان تصرف السيد عبد الرحمن تصرفا استفزازيا لأنه تدخل في منطقة ختمية من الناحية التقليدية[٦٥].

عندما زار السكرتير الإداري السيد علي الذي كان مريضا وجده قلقا حول المستقبل وغاضبا للمحاباة التي تبدى تجاه السيد عبد الرحمن . كان السيد علي يفضل العودة إلى وضع ما قبل الحرب، وقال أنه يكره السياسة لكنه يشعر أنه مجبر على التحالف مع حزب الأشقاء بالرغم أنه لا يكن احتراما لقادته، وقد انجر إلى ذلك لأنه كان قلقا من احتمال سودان مستقل يهيمن عليه منافسه[٦٥]. يجب أن نلاحظ أن السيد علي لم ينكر في المعلن دعمه لحزب الأشقاء إطلاقا .

عرَضت المطالب في الصحافة السودانية من أجل حرية أكبر للحديث والكتابة والاجتماع على الحكومة لمشكلة صعبة هي التمييز بين الاجتماع السياسي والتجمع الديني، ان افتتاح ضريح المهدي المخطط له في ١٥ حزيران عام ١٩٤٨ كان يبدو من المحتمل، اذا اجتذب تجمعا كبيرا، ان يستثير تجمعا مضادا من قبل الختميين للاحتفال بشقاء السيد علي، وقد وعد السيد عبد الرحمن بمنع تدفق أنصاره بشكل كبير[٦٥].

التباحث حول معاهدة ١٩٣٦ :

في نهاية عام ١٩٤٥ وافقت الحكومة البريطانية على إعادة التباحث حول المعاهدة البريطانية - المصرية لعام ١٩٣٦ لكن جميع الأحزاب السودانية كانت مصممة

على تأمين معرفة وجهات نظرها بالرغم من التأكيدات بأنهم سوف تتم استشارتهم[٥٥]، وتبعا لذلك توحدت جميع الفئات في المؤتمر الموالية لمصر والمعادية لها ووضعت صيغة اتفقت عليها كلتا المجموعتين تقوم على مبدأ إقامة حكومة سودانية ديمقراطية حرة في وحدة مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى[٥٦]، وتم الاتفاق على ان وفدا مشتركا من أربعة عشر عضوا يجب أن يذهب إلى القاهرة لتقديم وجهات نظرهم إلى الأطراف المتفاوضة[٥٧]. واتساقا مع نفوره المستمر من الانغماس في السياسة فإن السيد علي لم يعرب علنا عن وجهات نظر شخصية ولم يفعل شيئا سوى إعطاء الوفد مباركته العامة. وفي هذا السياق أجرى الأزهري، في مجلة مصرية، مقارنة ليست في صالح السيد علي بين الأخير وبين السيد عبد الرحمن باعتبارهم قوتين سياسيتين[٥٨]. وفي محادثات شخصية مع مسئولين حكوميين أعاد السيد علي القول انه يقف بقوة ضد ضم السودان إلى مصر. وهاجم السيد عبد الرحمن سياسة حزب الأشقاء الموالية لمصر وقام بدور نشط في احتجاج حزب الأمة على زعامة إسماعيل الأزهري للوفد وأيد من خلال صحيفته سياسة الحكومة بقوة، وكان من الواضح ان السياسة المصرية لم تستثر معارضة لشيء مثلما استثارت المعارضة لوحدة السودان مع مصر ووضع السودان في ظل التاج المصري، وانتهى الزواج غير المتوقع بين الأحزاب السودانية بسرعة إلى الطلاق عندما لاحظت أحزاب الاستقلال ان التفسير الذي وضعته الأحزاب الوحدوية "الذي يشاطرهم فيه جميع السياسيين المصريين" لمعنى الوحدة في الصيغة المتفق عليها غير مقبول إطلاقا. وعاد حزب الأمة وحلفائهم إلى الخرطوم لمواصلة الصراع[٥٩]، بينما بقي الأشقاء والوحدويون الآخرون في القاهرة ليكونوا قريبين من المباحثات. وفي أيلول عام ١٩٤٦ طلب السيد عبد الرحمن في برقية إلى بيفن، وزير الخارجية البريطانية تأكيدا جديدا حول مستقبل السودان، وأرسل الرؤساء القبليون أيضا برقيات تدعم مطلب السيد عبد الرحمن[٦٠]، وقد استلزمت هذه الخطوات تعليقا معاديا في صوت الشوفان[٦١].

بعد وصول المحادثات البريطانية - المصرية في القاهرة إلى طريق مسدود، وقع صدقي - بيفن بالأحرف الأولى أخيرا على تفاهم شخصي في لندن عرضه باتفاق صدقي - بيفن، على ان يبقى سرا حتى المصادقة عليه من قبل الحكومتين، وعند عودته إلى القاهرة في ٢٧ تشرين الأول سرب صدقي إلى الصحافة نسخة من الاتفاق من جانب واحد، معلنا أنه "استعاد السودان إلى مصر"، بسبب تسرب الخبر هياجا في السودان، وقد تبعت مظاهرة احتجاج قامها ما يقارب [illegible] من أنصار حزب الأمة مظاهرة مضادة من قبل حزب الأشقاء، وقد جاءت المظاهرات بآلاف من أتباع السيد عبد الرحمن إلى العاصمة، واجتمعت لجنة المؤتمر، التي قابلت اللنك، وقررت ان تطلب اجتماعا مع الحاكم العام لمناقشة الموقف، وطلبت الحكومة من السيدين تهدئة أتباعهم ودعوتهم إلى مغادرة العاصمة، وقد فعل السيد عبد الرحمن ذلك، لكن السيد علي لن يورط نفسه في تصريح علني على الرغم من كونه "متيقنا من الأزمة"، ومهما يكن من أمر فقد نجح السيد علي أتباعه بالعودة إلى يوقيم وأدلى ممثله أحمد عبد الله بتصريح بمعنى مشابهة لمناشدة السيد عبد الرحمن [illegible]

قال السيد عبد الرحمن في حديث مع روبرتسون أنه "إذا استمرت المعاهدة على الأسس المنشورة في الصحافة، فإنه سوف يعتزل في الجزيرة أبا ويجلس في البيت مثل السيد علي ويشغل نفسه فقط بزراعته وديانته حتى يأتي المصريون ويحكموا عليه بالموت" [illegible]

وفي بعض الوقت كان السيد عبد الرحمن يسأل اذا كان بإمكانه زيارة لندن ليضع وجهة نظره على أعلى مستوى، وتمت الموافقة أخيرا على الطلب في تشرين الثاني من قبل رئيس الوزراء كليمنت أتلي، وأخبر روبرتسون السيد عبد الرحمن انه سيطلب من الحاكم العام الذي كان في طريقه من لندن إلى الخرطوم ليقابله في القاهرة ويشرح له الموقف العام [illegible]

كانـــت هناك دلائل خلال شهر تشرين الثاني على ان المعتدلين من الجانبين قد يرتبطون لمنع الحكومة من استخدام السودان " كبيد ق في مباحثاتهم"، وأخذ السيد عبد الرحمن المهندي المبادرة في تشجيع الفكرة لكن النتيجة الوحيدة في هذا الوقت هي الزيارة التي قام بها السيد عبد الرحمن إلى السيد علي[٦٥]، كانت النتيجة الأخرى التي تمخضت عن الإعـــلان الذي أدلى به صدقي عند عودته الى القاهرة في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٤٦ هو تشكيل جبهة الاستقلال، كان هدف الجبهة هو تنظيم جميع أولئك الذين يكافحون مـــن أجل استقلال السودان ومعارضة اية محاولات لتوحيد البلاد مع مصر أو وضعه في ظل التاج المصري[٦٥] . في ٢٥ تشرين الثاني، اليوم الذي سبق رحيله الى لندن، قام السيد عـــبد الرحمن، في محاولة ذكية ليبين أنه يمثل جميع وجهات النظر السودانية بزيارة السيد علي في بيته قائلا أنه أراد قبل ذهابه الى لندن ان يطمئن على الحالة الصحية للسيد علي، وقـــد شـــكر السيد علي السيد عبد الرحمن وبين له أن تحسن صحته يعزى إلى التزامه بتعلـــيمات طبـــية بعدم القيام بأي نشاط ذهني أو جسدي ولهذا فهو لم يعرف ما كان يحـــدث خـــارج جدران منزله، وتحدث السيد علي في ما تبقى من الاجتماع الذي دام ثلاثـــين دقيقة حول تاريخ بيته[٦٥]، ورغم ذلك كانت الحكومة تأمل أنه اذا ما قام السيد عـــلي بـــرد الزيارة عند عودة السيد عبد الرحمن من لندن فإن ذلك سيكون خطوة الى الأمام. وعلى أية حال فإن السيد علي لم يستجب لبادرة السيد عبد الرحمن[٦٥]. في الوقت الذي قدم فيه السيد عبد الرحمن طلبه لزيارة لندن قدمت دعوة إلى السيد علي من لندن للمجيء والإعراب عن وجهات نظره في مستقبل السودان أو إرسال رسالة أو ممثل عنه، رفض السيد علي الدعوة لأسباب صحية لكنه علق أن "المناقشات في مستقبل السودان مـــن قـــبل أي شـــخص مهمـــا يكن وضعه دون توكيل من الناس من خلال القنوات الدســـتورية تشكل خطيئة بحق الناس وتجاهلا لإرادتهم"[٦٥]، وقد رأى قسم المخابرات في ذلـــك "طعـــنة نجلاء لمنافسه"[٦٥]، وتساءلت صحيفة الرأي العام في مقال افتتاحي حول

السبب الذي دعا الحكومة البريطانية لدعوة السيدين إلى لندن فقط عندما كانت المفاوضات على وشك الانتهاء، وأشار المقال إلى التفسير الممكن لذلك هو ان الحاكم العام قد حذر من احتمال الحرب في السودان بين الأطراف المتنافسة اذا ما تم الاتفاق على البروتوكول وان هذا التحذير دفع لندن لأن ترى ان من المهم الاجتماع بكلا السيدين[٦٥]، وتلاشت آمال التقارب بين السيدين عندما هوجم السيد عبد الرحمن حين عودته من لندن في صوت السودان مما استثار هجوما مضادا في النيل، واتخذ السيد عبد الرحمن خطوات لمعاقبة رئيس تحرير النيل لكن بعد أن نشر مقالتين نفرت الرأي العام المحايد وربما أساءت إلى السيد عبد الرحمن أكثر من السيد علي[٦٥].

وأثناء ذلك تلقى الحاكم العام تأكيدات من اتلي بأنه سيتم الالتزام بالتفسير البريطاني لاتفاق صدقي - بيفن على الرغم من ادعاء مصر بأنها لن تسمح للسودان بحق الانفصال عن مصر، كان لهذا التأكيد اثر كبير في تخفيف التوتر في السودان حيث كان الشعور المعادي لمصر قويا وحيث كانت هناك معارضة لإمكانية تسليم السودان إلى مصر، "ان أتباع السيد علي الميرغني متيقنون من هذا كأي شخص آخر : أنهم يكرهون السيد عبد الرحمن، لكنهم بالتأكيد لا يريدون السيطرة المصرية"[٦٥].

في كانون الأول عام ١٩٤٦ أشار الحاكم العام في حديث مسائي إلى مصطلح السيادة وأربك أعضاء المجلس الاستشاري لأنهم فهموا بوضوح، كما فهم السيد عبد الرحمن، ان السيادة الرمزية لم تذكر في البروتوكول وكان على السكرتير الإداري ان يدعوا إلى اجتماع ويعطي تأكيدات بأنه ليست هناك إشارة إلى السيادة في نص البروتوكول، كان سوء الفهم هذا منتشر على نطاق واسع ويعتبر انه سبب للمشاكل اذا تجسد البروتوكول بشكله الأصلي على شكل اتفاقية[٦٥]، لقد تسبب نشر تأكيد رئيس الوزراء حول حق السودانيين في الانفصال عن التاج المصري واستقالة صدقي باشا في انهيار المفاوضات في كانون الثاني عام ١٩٤٧ ، وأعلن النقراشي، الذي حل محل صدقي،

فيما بعد انه سيحمل الخلاف إلى الأمم المتحدة[٦٥]. في ٢٨ كانون الأول وفي حديث مع السكرتير الإداري أعرب السيد علي عن شكه حول إستقرار الحكومة في مصر وتحدث بشكل عدائي عن مستويات إدارتها[٦٦]. وأثناء ذلك وضعت موضع التطبيق الخطط من اجل التطور الدستوري لزيادة أعداد السودانيين المشتركين في الحكومة المركزية الحالية والتي توقفت لأول مرة في نيسان عام ١٩٤٦، وأقيم مؤتمر إداري للنظر من بين أشياء أخرى في إنشاء جمعية تشريعية للسودان والذي سيتفذ في عام ١٩٤٨[٦٧].

عندما أحيلت دعوى مصر إلى الأمم المتحدة، بعثت حكومة السودان بوفد مكون بصورة تامة من ممثلين بريطانيين، وقد أثار ذلك نقد الصحافة وحمل جبهة الاستقلال على اتخاذ قرار إرسال وفد خاص بها يمثله بصورة رئيسية السيد عبد الرحمن. وأرسل الوحدويون وفدهم أيضا برئاسة إسماعيل الأزهري، وناقش مؤتمر الخريجين طرق ووسائل جمع الأموال لوفد الأزهري. كان النقراشي معارضا لإرسال اي وفد سوداني الى مجلس الأمن لأن وجودهم سوف يضعف دعوى مصر[٦٨]، وكان محقا في حسابه ذلك ان الوفد السوداني ببساطة نقلت إلى (ليك سكسس) خلافاتها حول وضع السودان في المستقبل وهذا اضر بادعاءات مصر.

وأثناء ذلك كان الختميون يعقدون اجتماعات لمناقشة كيفية التعامل مع الموقف وكان أحد المقترحات هو إرسال وفد ختمي برئاسة عضو من عائلة المرغني يمثل محمود الفضلي الذي حضر هذه الاجتماعات كممثل للأشقاء جهدا كبيرا لإقناع السيد علي بإرسال برقية إلى الأمم المتحدة بدلا من وفد بسبب مخاوف محمود من انه في اختيار الأعضاء الختميين للوفد فإن بعض أولئك الذين يقع عليهم الاختيار قد ينقلبون إلى جانب جبهة الاستقلال بدلا من الوحدويين[٦٩].

لقد أحدث للسيد علي إثارة كبيرة بإرساله برقية إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة وكما يلي: "لقد اعتقدت دوما انه ليس في مصلحة السودان ان يتدخل زعيم

حيث في الشؤون السياسية، لهذا السبب امتنعت طويلا عن التدخل منها لكي يستطيع السودانيون التعبير عن آرائهم السياسية بحرية تامة دون التأثير عليهم بطريقة غير ملائمة، ومهما يكن من أمر فإن الأوضاع تغيرت الآن وتدخل رئيس ديني باريطاني ممثله إلى منظمة الأمم المتحدة، نحن نؤكد انه لا يمثل سوى أقلية"[٦٥]، عكست البرقية الانقسامات العميقة داخل السودان بين العميدين وربما ساهمت في فشل المفاوضات.

عادت الوفود إلى السودان لأن المداولة في مجلس الأمن لم تسفر عن شيء، وقد رحبت جبهة الاستقلال بالنتيجة باعتبارها هزيمة لمصر، وإضافة لذلك فقد جذب انتباه العالم إلى السودان وأكدت الوفود في الأمم المتحدة على حق السودانيين في تقرير المصير. ومن جانبهم كان الوحدويون في فوضى، وشعر البعض أن الختميين لم يكونوا مخلصين في مساندتهم للسياسة الوحدوية على الأقل لأن برقية السيد علي إلى الأمين العام للأمم المتحدة لم تشر إلى مساندة لقضية الوحدويين، وأراد هؤلاء الوحدويون الحقيقيون قطع الروابط مع الختميين، ومن المؤكد ان بعض الختميين كانوا يرون مخاطر في العلامات الختمية مع مصر وأرادوا الابتعاد عن الأشقاء وإقامة علاقات طيبة مع الحكومة في السودان[٦٦].

عاد الوفد السوداني إلى الوطن من نيويورك، وعند وصولهم إلى القاهرة انقسم وفد الوحدويين حول نهج العمل في المستقبل، واعتقد بعض الأعضاء ان عليهم البقاء في القاهرة لمواصلة النضال، بينما حاجج الآخرون بأن عليهم العودة إلى السودان للعمل من الداخل، وأدى هذا الانشقاق إلى انسحاب المجموعة الأخيرة من الوفد ولم تتخذ قيادة الختمية جانب أحد على الرغم من تدخل السيد علي شخصيا وإخطار إدريس الإدريسي باللطلوب مع عمر الخليفة، وهو ضابط متقاعد من قوة دفاع السودان وعضو في وفد الوحدويين في القاهرة، لإيجاد أساس للاتفاق بين الاتحاديين والأشقاء[٦٧]، وتبنت حكومة السودان موقفا محايدا ولم تدعم، ولم تنتقد المجموعات الوحدوية المتنافسة التي

انهمكت في هجمات صحفية على بعضها بعضا، ورفضت زعامة الختمية الإقرار بالاختلافات بين الأحزاب الوحدوية مادامت مصلحة الختمية تكمن في اعتبار السيد علي راعيا للجميع[٦٥].

وتبين للحكومة الآن ان تغيرا طرأ على موقف الختميين، ونتيجة لرفض مصر في مجلس الأمن أخذ تقرير مصير السودان بنظر الاعتبار، شعر الختميون ان دعمهم لحزب الأشقاء، والمبني على عدائهم للسيد عبد الرحمن، حملهم على مساندة سياسة موالية لمصر لا يؤمنون بها حقا[٦٥]. قال روبرتسون في تقريره ان هناك شائعات تقول ان السيد علي تسلم هبات من مصر تتراوح بين ١٥,٠٠٠ جنيه مصري و ٢٠,٠٠٠ جنيه مصري ولكن ليس هناك شيء يدعم هذه المزاعم التي من المحتمل ان المهديين قد اختلقوها، وعلق روبرتسون ان العلاقات بين الختميين والمهديين أصبحت مرة وبدأت تؤثر على الإدارة المحلية[٦٥].

علق قسم المخابرات في تقرير عن العلاقات بين الختميين والحكومة بأن "الختميين، الذين لم تهجرهم الحكومة-كما يزعمون-إطلاقا، تبنوا طوعا، بسبب خوفهم وغيرتهم من السيد عبد الرحمن، سياسة عداء تجاه الحكومة التي تبدو لهم مهتمة بتسليم السودان إلى مهدي آخر، ويعود هذا الشك العميق الجذور في دوافع الحكومة إلى تسمية الأعضاء الثمانية الأصليين للمجلس الاستشاري بأغلبيتهم المهدية. لم يسامح السيد علي الحكومة إطلاقا على ذلك وليس هناك شيء يقنعه بأننا اخترنا الرجال الجيدين بغض النظر عن طائفتهم"[٦٥].

في كانون الأول عام ١٩٤٧ وجدت الإدارة في تقييمها للوضع السياسي الداخلي ان المواقف السياسية المحلية تتغير لصالح الحكومة في السودان، وقد نسب هذا إلى سببين رئيسيين : فقد جعل فشل الدعوى المصرية في الأمم المتحدة السودانيين يدركون ان الحكومة تسيطر على البلاد وإنها ستستمر في ذلك، وثانيا : أظهرت الحكومة

البريطانية أنها تبغي دعم الحكومة في السودان في برنامجها، وأضاف روبرتسون ان الختميين ينوون الابتعاد عن الأشقاء والجبهة الوطنية وان السيد علي ومستشاريه يسعون إلى التقارب مع الحكومة وقام بمناقشات مع أعضاء من هيئة أركانه[٦٥].

في الفترة التي بدأت فيها الأحزاب السياسية في الظهور حافظ السيد علي على موقفه الذي اتخذه دوما مؤكدا على أنه زعيم ديني وليست لديه "مصلحة شخصية"، وباعتباره زعيما دينيا زعم السيد علي أنه منتدب "لقيادتهم في الشؤون الدينية والتحدث نيابة عنهم"، وفي المسائل السياسية والاقتصادية كان يعتقد في ذلك الوقت ان كل عضو في الختمية "يجب ان يفكر ويتحدث بنفسه كفرد مسترشدا بذكائه". انه لا يمتلك تفويضا لأحد القيادة في المسائل السياسية والاقتصادية ولن يسمح له ضميره بأن يصبح منغمسا في ذلك[٦٥]، على الرغم من عدم معارضته لانغماس أتباعه في السياسة الحزبية، فإنه يتوقع منهم، عند مناقشة قضايا الختمية معهم، ان يضعوا جانبا الولاءات السياسية الحزبية، وقد نتج عن هذا الموقف الذي اتخذه السيد علي تواجد أتباع الختمية في معظم التجمعات السياسية مما أدى في بعض الجوانب إلى تقوية مركز السيد علي[٦٥]. ومهما يكن من أمر فإن قلقه المتزايد من التهديد الذي فرضته المهدية وتيقنه من أنه"من غير الحكمة تركيز الانتباه على أفق سياسي بعيد في حين ان مقدمة الصورة يحتلها عدو خطر"، [٦٥] حمله على تغيير تكتيكه.